٢٥

دراسات

شوال ١٤٣٨هـ/ يوليو ٢٠١٧م

الأزمة الليبية
بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية

محمد السبيطلي

الأزمة الليبية
بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية

محمد السبيطلي

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السبيطلي، محمد
الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية./ محمد السبيطلي.- الرياض، ١٤٣٨هـ.
٥٠ص؛ ١٦,٥x٢٣ سم.- (سلسلة دراسات؛ ٢٥)

ردمك: ٨-٣٤-٨٢٠٦-٦٠٣-٩٧٨

١- ليبيا - الأحوال السياسية - العصر الحديث ٢- ليبيا – تاريخ – العصر الحديث أ. العنوان ب. السلسلة
ديوي ٣٢٠,٩٦١٧ ٩٩١٠/ ١٤٣٨

رقم الإيداع: ٩٩١٠/ ١٤٣٨
ردمك: ٨-٣٤-٨٢٠٦-٦٠٣-٩٧٨

تحرير ومراجعة
السيد سعد الجزائرلي - يوسف عبدالله حجاج

تصميم وإخراج
محمد يوسف شريف

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

الملخص	٦
مقدمة	٦
تعديل اتفاقية الصخيرات ورفض الحل العسكري	٩
المبادرة الجزائرية والمصالحة الشاملة	١١
الوساطة الجزائرية مطلب ليبي	١٥
التصور الجزائري للحل الليبي	١٧
المبادرة التونسية بين الوساطة الرسمية والشعبية	٢٠
المبادرة المصرية من دعم عملية الكرامة إلى الدعوة إلى الوفاق	٢٢
تشاد ودعم المشير خليفة حفتر	٢٦
الموقف السوداني والتقارب مع سلطات طرابلس	٢٧
المشروعات الغربية والروسية في ليبيا بين السلم والحرب	٢٩
الموقف الروسي ودعم المشير خليفة حفتر	٣٠
الموقف الأمريكي	٣٣
ازدواجية الموقف الفرنسي	٣٦
الموقف الإيطالي بين الهجرة والهاجس الأمني	٣٧
تفاهم أبو ظبي بين السرّاج وحفتر	٤٢
موقف الشيخ الصلابي	٤٢
موقف التيار الذي يمثله المفتي الغرياني	٤٣
موقف خليفة الغويل	٤٣
موقف الجماعات المسلّحة	٤٤
الخاتمة	٤٦

الملخص

تشهد ليبيا في الآونة الأخيرة تحركات حثيثة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ للبحث عن صيغةٍ للتوافق الوطني، وعن رؤية مستقبلية تُجمع عليها الأطراف المتصارعة لتضع البلاد على أرضية سياسية صلبة، وتُمكّنها من بناء مؤسسات مستقرة لدولة حديثة، بعد عقود من الاستبداد، وتبديد الثروة في بلدٍ غني بموارده، ومميزٍ بموقعه الإستراتيجي على المستوى الإقليمي. وعلى الرغم من أن الثورة التي اندلعت في شهر فبراير ٢٠١١م كانت تهدف إلى وضع حدٍّ لتلك السلطوية المطلقة التي تمثلت في النظام السابق، إلا أنها عجزت - حتى الآن - عن وضع خريطة طريق يمكن أن تحقق التوازن المنشود بين طموحات وتطلعات الشعب الليبي بكل مكوناته الاجتماعية والاثنية والمناطقية والسياسية.

المقدمة

في طرابلس تتنازع الشرعية حكومتان، أولاهما حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها فايز السراج والمعترف بها دولياً، والأخرى حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة خليفة الغويل، التي يسندها المؤتمر الوطني (البرلمان المنتهية ولايته)، وكلتاهما تستند إلى ميليشيات تتغير ولاءاتها من جهةٍ إلى أخرى، كما تختلف مصادر تمويلها محلياً وإقليمياً.

على المستوى الميداني، تتقاسم النفوذ في العاصمة عدّة جماعات مسلحة، وتسيطر كل منها على أحياء مخصصة اتخذت منها مجالاً لسلطتها شبه الحصرية في مواجهة بقية الميليشيات المتصارعة، وتسعى كل منها إلى توسيع رقعة نفوذها بحسب مقتضيات الصراع بين القوى السياسية المهيمنة في المدينة. وفي مصراتة حدث مؤخراً انقسام حاد بين المجلس البلدي وأنصاره، بعد ما اتجه نحو دعم حكومة الوفاق الوطني، والمجلس العسكري الذي ظلّ على ولائه لحكومة الغويل، وذلك استجابة للصراعات الحادة والدموية التي اندلعت في مارس ٢٠١٧م بين المجموعات المسلحة في مدينة طرابلس، والموالية بدورها لكل من حكومتي السراج والغويل.

وفي المنطقة الشرقية، حيث توجد الحكومة الثالثة التي يرأسها عبد الله الثني، وتستند إلى البرلمان المنتخب الموجود بمدينة طبرق والمعترف به دولياً، يحقق المشير حفتر القائد الأعلى لما يسمى الجيش الوطني الليبي الذي يقود عملية الكرامة ضد المجموعات المسلحة في شرق البلاد تقدماً ميدانياً منذ ثلاث سنوات، وهو يسيطر بصورة شبه تامة على مدينة بنغازي ثاني كبرى المدن الليبية التي تَقلص فيها نفوذ المجموعات المسلحة إلى درجة كبيرة بفعل المعارك التي خاضتها ضد عملية الكرامة. وقد استطاع المشير خليفة حفتر تأمين سيطرته أيضاً على الهلال النفطي، ويتجه نحو بسط نفوذه على المنطقة الجنوبية في البلاد، حيث تدور معارك مع ما يُسمَّى بالقوة الثالثة الموالية لحكومة الوفاق الوطني.

أدى هذا الانقسام، الذي يهدّد ليبيا بالتقسيم على أساس (شرق، وغرب، وجنوب)، وعلى خلفية هذه الصراعات التي لا تنتهي، والاقتتال الذي لا تُرى له نهاية قريبة، إلى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، وحوَّل ليبيا القطر الكبير من حيث المساحة، والصغير من حيث تعداد السكان، إلى دولة فاشلة أبوابها مفتوحة أمام كل الأطراف المتطلعة إلى القيام بدور إقليمي لتضع نفسها في إطار المشهد الليبي العام،

أو الاستفادة من موقعها الإستراتيجي في سياق النزاعات الإقليمية والدولية، أو خدمة لبعض المصالح المتعلقة بالثروة النفطية، إلا أن عمق الأزمة الليبية، وانتشار السلاح بين أيدي الميليشيات والقوى المتعددة والمتناحرة، إلى جانب دخول الجماعات المتشددة على خط النزاعات المحلية والدولية (داعش والقاعدة وغيرهما)، أدى إلى تحويل الإقليم إلى منطقة أزمة تتزايد مخاطرها، وتتطاير شظاياها إلى حدود دول الجوار، وإلى سواحل أوروبا المتوسطية عبر قوارب الهجرة غير الشرعية وتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين، خصوصاً في اتجاه السواحل الإيطالية.

في هذا السياق، تحركت دول المنطقة، وقوى سياسية مجاورة لليبيا، في محاولة لإنهاء الشقاق بين مختلف الأطراف؛ سعياً إلى الخروج من الأزمة العميقة والحرب الأهلية لتجنيب البلاد والمنطقة المزيد من الاضطراب والاقتتال والتأزم. ولكن كيف يمكن التوفيق بين رؤى ومصالح إقليمية ومحلية متباينة، وإن اتفق الجميع على ضرورة اجتراح حلٍّ سياسيٍّ جديد؟

مؤخراً، تحركت كل من تونس والجزائر ومصر في اتجاه الدفع بالأطراف الليبية المتنازعة نحو الجلوس حول طاولة التفاوض للبحث عن حلٍّ سياسيٍّ جامعٍ، وبدأت تلوح في الأفق ملامح مصالحة وطنية برعاية دول الجوار، وبمباركة دولية وأممية، وطُرحت على أثر ذلك أسئلة من قبيل:

- ما التصورات المطروحة على طاولة المفاوضات؟
- ما الأطراف المحلية والإقليمية والدولية المعنية بهذه المشروعات؟
- ما الدوافع والمصالح التي تقف وراء المواقف الإقليمية والدولية؟
- كيف ترى هذه الأطراف توازن القوى السياسية والعسكرية على الأرض؟
- ما مصير اتفاقية الصخيرات التي جاءت على أساسها حكومة الوفاق الوطني؟
- كيف يمكن أن يتم التعامل مع أنصار وأتباع القذافي؟
- هل لأنصار وأتباع القذافي موقع في مشروعات المصالحة المقبلة؟

تعديل اتفاقية الصخيرات ورفض الحل العسكري

أضحى تعديل اتفاقية الصخيرات مطلباً لعدّة جهاتٍ، من بينها مبعوث الأمم المتحدة مارتن كوبلر[١]، وكان من بين أوائل الذين طالبوا بتعديل بعض بنود الاتفاقية المشير خليفة حفتر الذي يريد تعديل المادة الخاصة بوضع الجيش الوطني الليبي، وكثيراً ما كانت الأحداث التي تجري على الأرض، وخصوصاً المواجهات الدامية منها، مناسبة للتعبير عن رأي وموقف مبعوث الأمم المتحدة مارتن كوبلر من الوضع في ليبيا. وآخر المواقف المعلنة بخصوص حلحلة الأزمة الليبية عموماً، والاشتباكات المتقطعة في طرابلس العاصمة، وبعض المناطق الأخرى في البلاد، أن ليبيا في حاجة إلى اتفاق سياسي وبناء جيش ليبي موحد يعمل تحت سلطة مدنية توفر الأمن لجميع الليبيين[٢]. وكان كوبلر في تصريح سابق قد أشار إلى أن اتفاقية الصخيرات لم تطبق بالشكل الأمثل، وأنه يمكن إدخال بعض التحوير عليها، وأن الأمم المتحدة تتوسط لدى الليبيين لإدخال تعديلات على اتفاقية الصخيرات[٣]. وذلك بحسب تصريحات كوبلر في جلسة مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٧ م[٤]. وهو ما يُعد استجابة لمطالب المشير خليفة حفتر وبرلمان وحكومة طبرق. كما يُعد من جهة أخرى إقراراً بوجود قصور في اتفاقية الصخيرات، أو هو أمر فرضته التطورات الميدانية سواء السياسية منها أو العسكرية؛ استناداً إلى عدم اعتراف البرلمان المنتخب الذي يترأسه عقيلة صالح بحكومة السراج المدعومة من الأمم المتحدة والمجموعة الدولية والمنبثقة عن الاتفاقية المشار إليها. كما أن استمرار المعارك في بنغازي وشرق البلاد عموماً، وجنوبها، والعاصمة طرابلس وبعض المناطق الأخرى، يعبر عن عدم تسليم أطراف عدّة باتفاقية الصخيرات؛ وبالتالي عدم الالتزام بما جاء فيها، وهو ما أدى إلى تنديد المبعوث الدولي للأمم المتحدة (في بيان نشر بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٧م)، بالمواجهات التي حدثت في طرابلس وبنغازي ومصراتة، داعياً جميع الأطراف إلى الكف عن تعبئة القوى، ونشر خطابات الكراهية، والعودة إلى

(١) انظر: تصريح كوبلر في تونس بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٧م. فكرة تعديل اتفاقية الصخيرات عبّر عنها مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا عدّة مرات، وفي مناسبات ومنابر مختلفة، وذلك استجابة للتغيرات الطارئة على الأرض في ليبيا، ومطالب عدّة جهات أهمها البرلمان الليبي وقائد الجيش خليفة حفتر.

(٢) (ليبيا.. عودة الهدوء إلى طرابلس بعد ليلة من الاشتباكات العنيفة)، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٦ فبراير ٢٠١٧ م.

(٣) تم توقيعها في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ م بالمغرب.

(٤) (كوبلر: الأمم المتحدة تتوسط في تعديل اتفاقية الصخيرات الليبية)، وكالة الأناضول، ٨ فبراير ٢٠١٧ م.

العملية السياسية[٥]. ولعل هذا البيان يعكس استشعار المبعوث الدولي لدرجة الاحتقان التي وصلت إليها البلاد، خصوصاً بعد المواجهات التي حدثت في الهلال النفطي بين القوات التي يتزعمها المشير خليفة حفتر والمجموعات المسلحة المنضوية تحت ما يُسمّى «سرايا الدفاع عن بنغازي»، وكذلك مع ما تبقى من المجموعات المسلحة المنضوية تحت ما يُسمّى «مجلس شورى ثوار بنغازي» في منطقة قنفودة في المدخل الغربي لمدينة بنغازي في شهر مارس ٢٠١٦م.

كما يقوم مارتن كوبلر بزيارات عدّة إلى دول الجوار في محاولة للتعاون معها لدفع جميع الأطراف إلى البحث عن توافق يمكن أن يؤدي إلى مسار سياسي جديد يُنهي الاقتتال والفوضى في ليبيا، ويؤدي إلى تنسيق جهود بعثة الأمم المتحدة ودول الجوار، والاطلاع على المشروعات المطروحة لتقريب وجهات نظر الأطراف الليبية. وكان من بين هذه الدول الجزائر. كما التقى ـ في هذا الخصوص ـ مع راشد الغنوشي الذي له علاقات جيدة مع فصائل الإسلام السياسي الليبي. هذا إلى جانب زيارات متكررة إلى مصر والسودان، وكان آخر لقاء له مع رئيس أركان الجيش المصري الفريق محمود حجازي يوم ١٨ مارس ٢٠١٧م رئيس اللجنة المصرية المعنية بالشأن الليبي بمناسبة اجتماع المجموعة الرباعية الدولية المعنية بليبيا في القاهرة[٦]، وأكد وجود اتفاق حول الحاجة إلى أجندة سياسية جديدة[٧]. وقد زار - كذلك - الجزائر أكثر من مرّة، وتناول المسار السياسي مع عبد القادر مساهل الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، وأشار أيضاً إلى وجود تقارب في وجهات النظر بين الطرفين بخصوص ضرورة البحث عن مسار توافقي، ورفض التدخل الخارجي، ورفض الحسم العسكري.

الأمر نفسه كان مجالاً للتباحث بين مارتن كوبلر وراشد الغنوشي - رئيس حزب حركة النهضة التونسية - في لقاء تم في إيطاليا، وذلك على هامش أعمال منتدى حوار المتوسط

(٥) (الأمم المتحدة تحذر من مواجهة عسكرية واسعة النطاق في ليبيا)، صحيفة الشرق الأوسط، ٢١ مارس ٢٠١٧م.

(٦) المقصود بالرباعية المعنية بليبيا هي كل من: الجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة. وكان الاجتماع المشار إليه في أواسط شهر مارس ٢٠١٧م بالقاهرة. (الرباعية تدعم المجلس الرئاسي الليبي)، صحيفة الحياة اللندنية، ١٩ مارس ٢٠١٧م، https://goo.gl/30BxtB.

(٧) (كوبلر: هناك ضرورة لوضع أجندة سياسية الآن لأن الشعب الليبي يستحق ذلك)، قناة ليبيا، ١٩ مارس ٢٠١٧م، https://goo.gl/0HxWcf.

الذي دعا إلى انعقاده رئيس الجمهورية الإيطالية، وحضره مجموعة من السياسيين الدوليين مثل وزير الخارجية الأمريكي، ووزير الخارجية الروسي، وعدد من كبار السياسيين والخبراء، واستند لقاء كوبلر/الغنوشي إلى أن الغنوشي كان منخرطاً وقتها في جهود الوساطة التي كانت تحاول الجزائر أن تقودها مع جميع الأطراف الليبية، وكانت مهمة الغنوشي إقناع بعض أطراف الإسلام السياسي المترددة بضرورة الانضمام إلى مسار توافقي وتصالحي شامل يجمع كل الأطراف الليبية المتنازعة[٨].

وقد صرّح كوبلر على أثر تفاهم أبو ظبي بين المشير حفتر ورئيس الوزراء فايز السرّاج في مطلع شهر مايو ٢٠١٧م، بأن "الأمم المتحدة تمتلك خريطة طريق جديدة للحل السياسي تتكوّن من ستة بنود عن الحل السياسي، والمصالحة الوطنية الشاملة، وتحسين الخدمات العامة، وعودة المفاوضات بين الأطراف العسكرية والسياسية الفاعلة..."[٩].

وعلى الرغم من التنسيق بين جهود المبعوث الدولي إلى ليبيا مع دول الجوار والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي؛ إلا أن التقدّم على طريق حلحلة الوضع ظلت شبه منعدمة، حيث لم تكن استجابة الأطراف المتنازعة في ليبيا لمبعوث الأمم المتحدة كافية على الإطلاق، بل ذهب بعض الأطراف عقب لقاء أبو ظبي بين المشير خليفة حفتر وفايز السراج في مطلع مايو ٢٠١٧م، إلى المطالبة بتغيير مارتن كوبلر في أسرع وقت[١٠]؛ لذلك ظلت جهود مبعوث الأمم المتحدة تفتقد إلى الفاعلية الكافية.

المبادرة الجزائرية والمصالحة الشاملة

يمكن القول إن الوساطة الجزائرية في الملف الليبي تأخرت كثيراً، ووجدت أمامها عراقيل عدّة، من بينها - وقد يكون أولها - موقفها الرافض للتدخل الغربي لإسقاط نظام القذافي سنة ٢٠١١م، والذي بُني عليه استقبالها بعض وجوه وشخصيات النظام السابق. وبناء،

---

(٨) (في إيطاليا: الغنوشي يحضر اجتماعاً ضمّ وزراء خارجية أمريكا وروسيا)، موقع الشارع المغاربي، ٣ ديسمبر ٢٠١٧م. https://goo.gl/3rnvEh. كما نقلت هذا الصفحة الرسمية لراشد الغنوشي على موقع فيسبوك بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٦م.

(٩) (بنود خارطة كوبلر الجديدة للحل السياسي)، موقع بوابة الوسط، ٨ مايو ٢٠١٧ م.

(١٠) (الإمارات تدعو إلى تعيين مبعوث أممي جديد إلى ليبيا خلفاً لكوبلر)، موقع قناة النبأ، ٣ مايو ٢٠١٧م. https://goo.gl/EAzJhe.

على ذلك لا يمكن لفصائل الثوار أن تقبل بوساطة دولة كانت قد انحازت للنظام المخلوع، وهذا ما برر جزئياً التردد الجزائري، إلى جانب أن الجزائر وجدت نفسها محاطة بمجموعة أقطار اهتزت أنظمتها كلياً أو جزئياً بفعل الموجة الأولى من الثورات العربية؛ فعملت على تجنب حدوث ما وقع في تونس، والمغرب، وليبيا، ومصر على أراضيها، خصوصاً أن بعض القوى الإقليمية والدولية انغمست في الملف الليبي، وكان لها تصورها الذي قد يتباين مع ما ستذهب إليه الجزائر فيما بعد، وذلك مثل مصر وفرنسا، وكلاهما راهن على حسم عسكري قد يفضي إلى تسوية سياسية لصالح طرف دون آخر.

على الرغم من ذلك، بدأت ملامح مشروع تسوية جزائرية تظهر في الأفق منذ سنة ٢٠١٤م[١١]؛ أي بعد تسوية الأزمة التونسية التي لعبت الجزائر فيها دور الوسيط بين رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، والباجي قايد السبسي رئيس حزب نداء تونس، في سياق ما يُصطلح على تسميته بحكم الترويكا[١٢]. وقد أشار راشد الغنوشي نفسه - في بعض تصريحاته - إلى الدور الجزائري في حلحلة الأزمة التونسية سنة ٢٠١٣م[١٣].

والجزائر، مثل تونس، تعاني كثيراً من انفلات الوضع الأمني، وانتشار السلاح في ليبيا مع ما رافق ذلك من تنقل المقاتلين عبر الحدود المشتركة؛ فعملية عين أميناس التي تمت في شهر يناير ٢٠١٣م والتي راح ضحيتها ٢٣ من الرهائن و٣٢ من الجماعة المهاجمة[١٤] - وهو تنظيم القاعدة الفصيل الذي يتزعمه مختار بلمختار قائد (كتيبة الملثمين)، ومؤسس كتيبة (الموقعون بالدم) - جاءت المجموعة التي قامت بتنفيذها من الأراضي الليبية، وإن

---

(١١) (فرقاء ليبيا يقبلون وساطة جزائرية)، موقع بوابة الشروق، ١٦ سبتمبر ٢٠١٤م.

(١٢) استقبلت الجزائر في شهر سبتمبر ٢٠١٣م الباجي قائد السبسي رئيس حزب نداء تونس، وأهم القوى السياسية المعارضة ، وراشد الغنوشي رئيس حزب حركة النهضة الحاكم في ذلك التاريخ. وذكرت مصادر من الحزبين أن الرئيس بوتفليقة كان يسعى لتقريب وجهات النظر بينهما وصولا إلى تسوية سياسية بعد تعثر الحوار الوطني في تونس بين قوى المعارضة والترويكا الحاكمة. كما تناقلت الخبر وسائل إعلامية عدّة، وتابعت مسار الوساطة الجزائرية. (الجزائر تتوسط في الأزمة التونسية وتقارب وجهات النظر)، قناة العربية، ١١ سبتمبر ٢٠١٣م. https://goo.gl/47QmOY، وكذلك قناة الجزيرة، مقالة بعنوان: «الأزمة التونسية تنتظر وساطة جزائرية». https://goo.gl/lGgDZI.

(١٣) وقد أشار الغنوشي إلى هذه الوساطة في تصريحات إعلامية. انظر (الغنوشي بعد لقائه بوتفليقة: التوافق السبيل الوحيد لحل النزاع في ليبيا)، جريدة الصباح التونسية، ٢٣ يناير ٢٠١٧م، وكذلك: (راشد الغنوشي: التوافق التونسي نموذج لحل أزمات ليبيا وسوريا واليمن)، موقع الصراحة أف أم. https://goo.gl/GNNrGP.

(١٤) تنتمي المجموعة التي قامت بعملية عين أميناس في الجزائر إلى تنظيم القاعدة الأم المنشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الفصيل الذي يتزعمه مختار بلمختار قائد (كتيبة الملثمين)، ومؤسس كتيبة (الموقعون بالدم). حول هذه العملية يمكن العودة إلى تقرير قناة الجزيرة بعنوان: (هجوم عين أميناس). https://goo.gl/OcJKJ8.

أعلنت عن أنها عملية احتجاج على موقف الدولة الجزائرية من التدخل الفرنسي في مالي. هذا إلى جانب لجوء عدد من الليبيين إلى الجزائر بعد سقوط نظام القذافي.

لذلك؛ فإن اهتمام الجزائر بما يحدث في ليبيا، يعود إلى اعتبار أن أمنها من أمن ليبيا، وأن استقرار الوضع في جارتها من جهة الجنوب الشرقي يساعد في نجاح جهود مكافحة الإرهاب التي تقودها الجزائر منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، والتي نجحت في الحد منه بصورة كبيرة لولا ظهور الأزمة الليبية بهذه الصورة التي هي عليها منذ ٢٠١١م، وهنا تصبح إستراتيجية مكافحة الجماعات المسلحة النشطة على الأراضي الجزائرية، وعلى حدودها، خصوصاً مع مالي، وتونس، أمراً حيوياً.

من جهة أخرى، وإلى جانب استشعار الجزائر خطر الانفلات الموجود في ليبيا، يجب الإشارة إلى أنها تشعر بخطورة أن تكون محاطة بدول فاشلة وأخرى ضعيفة، مثل مالي وليبيا والنيجر وموريتانيا، فحدودها مع دولة مالي، وهي الأطول، تبلغ ١٣٧٥ كيلومتراً، ومع النيجر، وهي من الدول المجاورة الضعيفة، تبلغ حدودها ٩٥٦ كيلومتراً. في حين أن حدودها مع ليبيا التي تعيش حربا، أهلية منذ سنوات عدّة تبلغ ٩٨٢ كيلومتراً، هذا إلى جانب وجود حدود ممتدة وجبلية مع تونس، حيث توجد مجموعات مسلحة تعمل في كلا البلدين منذ مدّة طويلة، وتبلغ الحدود بينهما ٩٦٥ كيلومتراً.

في مثل هذه الظروف يقوم الجيش الجزائري بعمليات تمشيط مستمرة على حدوده، وخصوصاً مع ليبيا ومالي وتونس والنيجر، وفي هذا السياق أُنشئت - مؤخراً - قاعدة عسكرية جوية مهمة جنوب البلاد في منطقة تمنراست لمراقبة الحدود الجنوبية[١٥]. ومن خلال قراءة التاريخ السياسي للدولة الوطنية الجزائرية منذ الاستقلال، وكذلك من خلال رصد العلاقات الدولية والإقليمية للجزائر، يمكن الاستنتاج أن قواعد السياسة الدولية والإقليمية للجزائر تقوم على رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ ولذلك لم توافق أو تشارك في كل العمليات التي قادتها القوى الغربية في دول الجوار، أو في

(١٥) قاعدة قريبة من الحدود الليبية تغطي مناطق الساحل والصحراء الكبرى، وهي القاعدة التي يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية طلبت استئجارها من الجزائر سنة ٢٠١٤م، لكنها رفضت العرض، وقد أعلن عن إنشاء هذه القاعدة الجوية نائب وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح يوم ٦ مارس ٢٠١٧م. انظر (الجزائر رفضت في ٢٠١٤م طلباً أمريكياً بتأجير القاعدة الجوية بتمنراست)، صحيفة الفجر اليومية الجزائرية، https://goo.gl/QeVRKP و(الجزائر تنشئ قاعدة جوية لحماية حدودها الجنوبية)، صحيفة الشرق الأوسط، ٨ مارس ٢٠١٧م، https://goo.gl/SiajK2.

بعض المناطق الأخرى من العالم العربي، بل إن الجزائر حذرت مرات عدّة من اللجوء إلى مغامرة أخرى في ليبيا قد تكون لها انعكاسات وخيمة تزيد من تعقيدات الأوضاع المتأزمة بطبيعة الحال في ليبيا، وفي المنطقة بكاملها[١٦]؛ وبالتالي، فإن مقاربة موقف الجزائر المتصل بالملف الليبي، من المهم أن يستند إلى رؤية سياسية شاملة، وعدم الاعتماد على التعاطي الأمني أو العسكري فقط، والنظر إليه في إطار محاولة الحكومة الجزائرية استثمار علاقاتها مع الأطراف الليبية والتونسية والإقليمية لتقديم مشروع حل للمأزق الليبي، ومنع تطوره إلى ما هو أخطر مما يحدث الآن من مثل: التقسيم، أو الحرب الأهلية الشاملة، أو استفحال أمر الجماعات الإرهابية التي لا تؤمن بالدولة الحديثة ومؤسساتها وآليات عملها، حيث اتجهت الجهود الجزائرية للتعاطي مع كل الأطراف الليبية دون استثناء أو إقصاء؛ وهو ما جعل بعض الأطراف الليبية تطالب بوساطة جزائرية لكون الجزائر القوة الإقليمية الوحيدة التي لم تتورط سياسياً أو عسكرياً في الأزمة الليبية لصالح جهة ما، خصوصاً عندما تم تجاوز موقفها الأولي من اندلاع الثورة الليبية وشُبْهة وقوفها مع نظام القذافي، واستقبالها عائلته وبعض شخصيات نظامه على أراضيها. ولعل هذا الموقف ذاته أصبح اليوم أحد العوامل المساعدة والإيجابية في عملية التواصل مع كل أطراف الأزمة.

وبحسب مصادر إعلامية مختلفة - جزائرية وغربية - شاركت الجزائر في عملية سرية مشتركة مع قوات غربية على الأراضي الليبية، وخصوصاً فيما يتعلق بمطاردة مقاتلي تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي الذي يتزعمه بلمختار الجزائري. وعلى الرغم من النفي الرسمي للتدخل الجزائري في ليبيا إلا أن المصادر تحدثت عن أن الجيش الجزائري حشد قرابة ٢٥ ألفاً من جنوده على الحدود الجزائرية الليبية، في الوقت الذي حركت تونس بدورها خمسة آلاف من جنودها على حدودها مع ليبيا، حيث أشارت الصحيفة الفرنسية «لو نوفيل أوبسرفتور» إلى أن مصادر أمنية جزائرية وفرنسية قالت: "إن عدداً من القوات الجزائرية الخاصة دخلت مع وحدة من كوماندوز المظليين لدعم قوات خليفة حفتر، وقد حدث ذلك مع وجود بعض الجنود الفرنسيين والأمريكان على الأراضي الليبية، وجميعها كانت تقاتل مع قوات الجنرال المتقاعد خليفة حفتر ضد التنظيمات

(١٦) انظر تصريح وزير الخارجية الجزائري الذي نقلته صحيفة لوفيغارو الفرنسية بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٦م.

الإرهابية في ليبيا، وخصوصاً القاعدة وأنصار الشريعة، وذلك سنة ٢٠١٤م"[١٧]. ولعلها المرّة الأولى والوحيدة التي يتدخل فيها الجيش الجزائري، ويقوم بعمل عسكري خارج حدود بلاده منذ الاستقلال سنة ١٩٦٢م.

أما قناة «فرنسا ٢٤»، فقد أعطت معلومات أكثر دقة، نقلًا عن مصادر إعلامية جزائرية، وذكرت: أن "عدد الجنود الجزائريين الذين دخلوا المناطق الغربية من الأراضي الليبية بلغ ٣٥٠٠ من القوات الخاصة، المدعومة بـ ١٥٠٠ مختص في المجال اللوجستي والتقني"، وأنها "قامت بتمشيط المناطق القريبة من الحدود الليبية الجزائرية والحدود التونسية الليبية، وهي الزنتان ونالوت"[١٨]. كما ذكرت: "أن العملية تمت في إطار التنسيق مع قوى غربية تعمل في مناطق أخرى من الأراضي الليبية".

الوساطة الجزائرية مطلب ليبي

من جهة أخرى استقبلت الجزائر كثيراً من الوفود، من نواب، وشخصيات، ووجاهات من جهات عدة، ومن مناطق ليبية مختلفة، ومن مشارب سياسية وأيديولوجية متنوعة، ومن مسؤولين مدنيين وعسكريين، وأبدى كثيرون منهم ترحيبهم بالوساطة الجزائرية. لكن يبدو أن أكثرها وضوحاً وشمولية، وأكثرها تغطية إعلامية كانت مبادرة الشيخ علي الصلابي التي اتضحت معالمها وتفاصيلها في نهاية سنة ٢٠١٦م، فمنذ سنة ٢٠١٤م كان الشيخ علي الصلابي عضو الأمانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، قد طلب إجراء حوار ليبي/ليبي برعاية الجزائر، وقدّم الشيخ الصلابي – المعروف بعلاقاته الجيدة مع أطراف ليبية عدّة، سواء من النظام السابق أو من بين الأطراف المنبثقة عن المسارات السياسية المتعثرة لما بعد سقوط النظام، بما في ذلك المشير خليفة حفتر، وسيف الإسلام القذافي[١٩] – تصوراً عاد وكرّرهُ في أكثر من مناسبة، و عبر أكثر من منبر إعلامي خلال عامي ٢٠١٥

(١٧) (ليبيا: كوماندوز جزائري وفرنسي وأمريكي لمساندة حفتر)، مجلة كابيتاليس التونسية الناطقة باللغة الفرنسية، ١٢ يونيو ٢٠١٤م، https://goo.gl/KWcaAF وهذه المعطيات أوردتها كذلك قناة فرنسا ٢٤ الفرنسية الناطقة باللغة العربية نقلاً عن صحيفة الوطن الجزائرية في ٦ يونيو ٢٠١٤م. بعنوان: «قوات خاصة جزائرية تخوض معارك ضد الجماعات المتشددة داخل ليبيا» https://goo.gl/ey4Dvb.

(١٨) المرجع نفسه. قناة فرنسا ٢٤.

(١٩) انظر الحوار الذي أجراه راشد الغنوشي مع موقع "ميدل إيست آي "Middle East Eye"، بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٧م، بعنوان : "Rached Ghannouchi: The Libyan crisis is a Tunisian crisis". https://goo.gl/JjuFlD.

و٢٠١٦م. وتقوم مبادرة الشيخ الصلابي على إقامة (حوار صلح) بين التيارات السياسية الأربعة التي تمثل الرأي العام الليبي عموماً، والمتمثلة في: المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، وتيار الإسلام السياسي عموماً، والذي ينضوي تحت ما يمكن تسميته بتيار المفتي الصادق الغرياني الذي يجمع بين فصائل الحركات الإسلامية المعتدلة.

أما التيار الثالث فهو الذي تمثله عملية الكرامة بقيادة المشير حفتر ورئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح. والتيار الرابع يتمثل في أتباع النظام السابق. وكل هذه التيارات تمثلها شخصيات قيادية بارزة وذات مصداقية وسلطة داخل صفوف من تمثله[٢٠]، ويكون الهدف من هذا الحوار الإعداد لمؤتمر موسّع للمصالحة الشاملة؛ وبالتالي يطالب الصلابي بالاتفاق على مجموعة من الأفكار، منها: (حكومة وفاق وطني، مصالحة وطنية، وقف شامل للاقتتال، وضع ميثاق وطني تُحدد فيه أسس ومبادئ الدولة).ويرى الصلابي أن هذا قد يفضي إلى المؤتمر الوطني الثالث الذي تحضره شخصيات اجتماعية وسياسية وعسكرية وعلمية لا يتجاوز عددها المئة، موضحاً في مقترحه أن المدعوين من تيار المفتي هم: «الشيخ الصادق الغرياني، والعميد صلاح بادي، ورئيس حكومة الإنقاذ خليفة الغويل»، وأن المدعوين من تيار الكرامة هم: «خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، ورئيس الحكومة المؤقتة عبدالله الثني»، وأما الشخصيات الممثلة للنظام السابق فهم: «عقيل حسين عقيل المقرحي، والوزير السابق محمد الزوي، ومحمد الشحومي»[٢١]. وطالب الصلابي رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج بالشروع في هذه الحوارات واللقاءات بأسرع وقت ممكن، وأن يتواصل مع الأمم المتحدة والمنظومة الإقليمية والدولية وتهيئة الظروف لاستقبال النتائج الإيجابية المرجوة من هذا اللقاء[٢٢]، وأن تمثل كل المناطق من الشرق والغرب والجنوب، وذلك دعماً لمسار المصالحة الشاملة[٢٣].

ومما يلاحظ أن الشيخ الصلابي شدد في رؤيته هذه على أنه: «لا يمكن الوصول إلى تحقيق مؤتمر الحوار الوطني الشامل للسلام والمصالحة، إلا برعاية من دولة إقليمية تحظى

---

(٢٠) انظر (الصلابي يقترح "حوار صلح" بين الليبيين في الجزائر)، صحيفة المساء الجزائرية، ١٢ ديسمبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/ScU8Fa. كما توجد الأفكار ذاتها في نصوص مختلفة التواريخ على الصفحة الرسمية للشيخ الصلابي.

(٢١) (هل ستعمل الجزائر بمقترح الصلابي لحل الأزمة الليبية؟)، موقع ليبيا المستقبل، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦م.

(٢٢) المرجع ذاته.

(٢٣) انظر أيضاً (الصلابي يدعو الجزائر لرعاية "اتفاق طائف" آخر للسلام بليبيا)، موقع عربي https://goo.gl/VEuRmU21.

باحترام كل الليبيين من حيث الدعم اللوجستي محلياً وإقليمياً ودولياً، وأن تكون مدعومة من الأمم المتحدة والدول الصديقة والشقيقة، لأن الليبيين في أشد الحاجة إلى أرض محايدة للحوار والتوافق والمصالحة»[٢٤]، وهذه إشارة إلى دولة الجزائر. وكان الصلابي أجرى لقاءً مع مسؤول جزائري كبير هو أحمد أويحيى رئيس الديوان الرئاسي الجزائري في بيت راشد الغنوشي بتونس يوم الثلاثاء ٢٤ يناير ٢٠١٧م، بخصوص المصالحة الوطنية الليبية[٢٥]، وتتقاطع مبادرة الصلابي في تكاملها مع تصورات ليبية أخرى وإقليمية؛ فرئيس الائتلاف الجمهوري عزالدين عقيل كان قد تقدّم بمبادرة شبيهة تتمثل في تقارب بين ما أطلق عليها «ترويكا فك الالتباس». ويرى إمكانية حصول تقارب بين الصلابي، والمشير حفتر، ورئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح. ويبدو أن مشروع عزالدين عقيل يحمل في بنيته مطالب الأطراف الثلاثة التي ذكرها، وهي: (القبول بشرعية برلمان طبرق، والفصل بين مجموعات الثوار والجماعات المتطرفة على أساس معايير واضحة، ووضع آلية متفق عليها لإعادة هيكلة الجيش الوطني، وإعادة تفعيل المنظومة الأمنية، وتحكيم شرعية الدولة)[٢٦]. وبما أن هذا المشروع كان سنة ٢٠١٤م، وأنه حدثت بعد ذلك تطورات كبيرة، من بينها اتفاقية الصخيرات سنة ٢٠١٥م؛ فقد كان على الشيخ الصلابي أن يضم إلى مبادرته بقية الأطراف التي لم تأتِ عليها مبادرة رئيس الائتلاف الجمهوري.

التصور الجزائري للحل الليبي

إن مصادر الجيش الوطني الليبي وبرلمان طبرق أكدت منذ سنة ٢٠١٤م أنها على اتصال بالجانبين الجزائري والمصري وكذلك الدول التي يمكن أن تساعد في حل الأزمة الليبية[٢٧]، فماذا عن ملامح التصور الجزائري للخروج من المأزق الليبي عبر مصالحة

(٢٤) المرجع ذاته.

(٢٥) انظر (بمنزل الغنوشي... أويحيى يبحث مع الصلابي الأزمة الليبية)، موقع ليبيا المستقبل، ٢٧ يناير ٢٠١٧م. نقلا عن صحيفة الخبر الجزائرية. https://goo.gl/qej8Sn. ومما ورد في المقال أن أويحيى أبلغ الصلابي : «وأبلغ أويحيى، خلال اللقاء، الصلابي بتصور الجزائر لحل توافقي للأزمة الليبية بناءً على تنازلات مشتركة تقدمها كل الأطراف الليبية، سواء حكومة طرابلس أو حكومة طبرق أو حفتر، والتي يمكن التأسيس عليها لوضع إطار سياسي لدفع الأزمة الليبية باتجاه الحل، طارحاً عليه تجربة التوافق السياسي والوئام المدني التي أنهت الأزمة الأمنية في الجزائر، وكذا تحليل الجزائر لصورة الوضع في ليبيا في حال استمر الانزلاق السياسي والأمني، بحسب المصدر ذاته".

(٢٦) (مبادرة مصالحة لعقيل تجمع الصلابي وحفتر وقويدر)، موقع بوابة الوسط، ٤ نوفمبر ٢٠١٤م.

(٢٧) بوابة الوسط، بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٤م. مصدر سبق ذكره.

وطنية؟، وكيف يمكن أن تفيد الجزائر في الملف الليبي؛ انطلاقاً من تجربتها في المصالحة الداخلية بعد العشرية الدموية التي شهدتها في التسعينيات من القرن الماضي؟.

يلتقي التصور الجزائري للحل الليبي مع التصور التونسي في جمع كل الأطراف الليبية دون استثناء على طاولة المفاوضات مع الوقوف على مسافة واحدة من كل هذه الأطراف المتنازعة، وذلك من أجل بناء الدولة والوقوف في وجه الجماعات الإرهابية، وعدم التعويل على حل عسكري، وكذلك رفض التدخلات العسكرية الخارجية.

وكانت الجزائر سنة ٢٠١٥م، قد سعت إلى إجراء مصالحة بين الليبيين، وقام مشروعها حينها على أساس فكرة تجميع كل الأطراف المتنازعة على شرعية السلطة في البلاد حول طاولة المفاوضات دون استثناء، مع وقوفها على مسافة واحدة من الجميع، واستبعاد الحل العسكري، وعدم اختزال شرعية المؤسسات لدى طرف واحد من الأطراف المتنازعة، وأن كل الأطراف جزء من الحل، وجزء من الأزمة؛ وبالتالي عدم الاعتراف بأحد طرفي الحكم المتنازع - آنذاك - بين طرابلس وطبرق دون الطرف الآخر(٢٨).

كما ترى الجزائر ضرورة إسهام كل الأطراف، بما في ذلك أنصار النظام السابق؛ باعتبارهم يمثلون قوة سياسية قائمة ومنظمة، وباعتبارهم أيضاً يمثلون جزءاً مهماً من الرأي العام الليبي، سواء من القبائل الموالية للقذافي سابقاً، أم بعض الشرائح الاجتماعية المستفيدة من النظام السابق، وخصوصاً في الإدارة والجيش الليبي(٢٩). وترى الجزائر أن محاور المصالحة يجب أن تكون على أساس عدم إقصاء أي طرف، وأن تكون المصالحة الوطنية الشاملة في إطار وحدة الأراضي الليبية، وحُرْمة سيادتها، وتوثيق اللحمة الوطنية بين أبنائها(٣٠).

وفي مرحلة ما، يبدو أن ممثل الأمم المتحدة كوبلر أدرك أيضاً الدور الذي يمكن أن يكون للجزائر في إخراج ليبيا من المأزق الذي وصلت إليه على الرغم من وجود اتفاقية الصخيرات؛ لذلك سعى إلى دفع الجزائر إلى القيام بدور فعّال في اتجاه المصالحة الوطنية؛

---

(٢٨) (الورقة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في مواجهة أزمة الشرعية والاندفاع المصري)، صحيفة الشروق أونلاين، ٢١ فبراير ٢٠١٥م. https://goo.gl/GYajV9.

(٢٩) (الجزائر تنصح بإشراك أنصار القذافي في المصالحة)، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٨ نوفمبر٢٠١٦ م. هذا ما طلبته الجزائر من عقيلة صالح ومجموعة من النواب الليبيين الذين كانوا في زيارة إلى الجزائر. https://goo.gl/IZP6lH.

(٣٠) المرجع ذاته.

إذ قام بزيارة الجزائر والتقى مسؤوليها في مطلع سبتمبر ٢٠١٦م. كما التقى في الجزائر العاصمة بسفراء مجموعة من الدول الغربية ليطلعهم – فيما يبدو – على نتائج محادثاته مع الجزائريين بخصوص دورهم في إنجاز مصالحة وطنية بعد التعثر في التصويت على حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها السرّاج[٣١]، وفي الوقت ذاته أعلنت الجزائر عن إطلاقها ديناميكية لتعجيل مسار تسوية سياسية ليبية؛ وبالتالي اتجهت نحو الاتصال بأطراف ليبية متعددة، بما فيها شخصيات من النظام السابق[٣٢]؛ وذلك لجس النبض ووضع تصور المصالحة الوطنية بحسب رؤيتها للحل. وكانت الجزائر قد فتحت قنوات اتصال مع بعض شخصيات النظام السابق مثل: أحمد قذاف الدم، واللواء جمعة المعرفي، في شهر سبتمبر ٢٠١٦م؛ استناداً إلى أن بعض وجوه نظام القذافي قد نادت منذ ٢٠١٤م بمصالحة وطنية ليبية برعاية الجزائر على صورة اتفاق الطائف[٣٣]، وهو ما يتوافق مع ما تراه الجزائر من أن أنصار النظام الليبي السابق يشكلون تياراً سياسياً مهماً لا يمكن تجاهله في سياق أية مصالحة وطنية ليبية[٣٤]، ومع رفض بعض فصائل الثوار والتيارات السياسية المنبثقة عن الثورة مشاركة رجال النظام السابق في أي حوار ليبي/ليبي، أشارت مصادر عدّة إلى لجوء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصياً إلى راشد الغنوشي لاستثمار علاقاته مع إسلاميي ليبيا لإقناعهم بأن المصالحة لا تتم بين الحلفاء أو أطراف مختلفة من تيار واحد، إنما تتم حقيقةً بين خصوم الأمس واليوم[٣٥]، وتنطلق الجزائر – في رؤيتها للمصالحة الليبية – من تجربتها في المصالحة الوطنية التي جسّدها قانون الوئام المدني في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ورأت أنه يمكن أن يستفيد منها الطرف الليبي، كما استفاد منها التونسيون سنة ٢٠١٣م، وقد عبّرت حكومة الوفاق

---

(٣١) (لقاء مصالحة في الجزائر يضم مسؤولين في نظام القذافي)، موقع أخبار ليبيا، ٢١ سبتمبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/RbKlnX.

(٣٢) (لقاء مصالحة في الجزائر يضم مسؤولين في نظام القذافي)، موقع بوابة الوسط، ٢١ سبتمبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/M5UbRn.

(٣٣) انظر فحوى تصريح أحمد قذاف الدم لقناة سي إن إن عربي بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤م. "**حصري.. قذاف الدم يقترح "طائفا" جديداً في الجزائر لحل الأزمة الليبية**" https://goo.gl/qvgVtc.

(٣٤) (فيما طبول الحرب تقرع بين حفتر والسراج: كوادر القذافي "يفاوضون" في الجزائر)، موقع صحيفة الشروق، ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/IfngZK.

(٣٥) (الجزائر تستعين بالغنوشي للتوسّط بين "الإخوان" ورموز نظام القذافي بليبيا)، موقع الشارع المغاربي، ١٦ نوفمبر 2016م https://goo.gl/fSuq2z . وكذلك (هل ينجح الغنوشي في لعب دور الوساطة بين الأطراف الليبية؟)، موقع ليبيا المستقبل، ٢ فبراير ٢٠١٧م. https://goo.gl/wAWXkg.

الوطني عن ذلك في زيارة فايز السراج للجزائر مطلع شهر أكتوبر ٢٠١٦م؛ إذ أوضح وزير خارجية حكومة الوفاق الليبية محمد الطاهر سيالة في مؤتمر صحفي بالجزائر مع عبد القادر مساهل وزير الشؤون المغاربية والإفريقية والجامعة العربية أنه قدّم «طلباً رسمياً من السلطات الجزائرية للاطلاع على تفاصيل تجربة الوئام المدني، وآليات تجربتها والتشريعات التي سنت للتمهيد لها، وذلك للاستفادة منها، وتسليم ورقة طريق لإقرار المصالحة بين الليبيين»[٣٦]، وتتقاطع المبادرة الجزائرية في شموليتها إلى حد كبير مع ما ذهبت إليه أطراف إقليمية وأخرى دولية عدّة، من بينها تونس.

واستمرت المساعي الجزائرية بعد تفاهم أبو ظبي المشار إليه آنفا بين حفتر والسرّاج، والتأم في العاصمة الجزائرية الاجتماع الحادي عشر لدول جوار ليبيا بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٧م، وكانت معظم دول الجوار الليبي قد استقبلت نتائج لقاء أبو ظبي بفتور، إن لم يكن بعين الشك والريبة؛ نظراً إلى انعقاده قبيل لقاء الجزائر بأيام معدودة، ورأته بعض الدول بمثابة استباق لما يمكن أن يصدر عن مؤتمر الجزائر، فكان الهاجس الأمني هو المسيطر على هذا اللقاء الأخير، وتم التأكيد على ضرورة شمولية الحل السياسي، ورفض التدخل الأجنبي، والحل العسكري، وحماية وحدة الجيش والشرطة...[٣٧]. وكانت الجزائر تراهن على حل يكون ضمن الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، وبرعاية دول الجوار الليبي، إلا أن البطء ومحدودية التواصل مع سلطات الشرق الليبي وعدم القدرة على كسب ثقتها، حالت دون تحقيق المبادرة لأهدافها.

المبادرة التونسية بين الوساطة الرسمية والشعبية

تتمثل المبادرة التونسية في توليفة للموقف الرسمي الذي عبّر عنه رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي، ووزير خارجيته خميس الجهيناوي، والمبادرة التي عمل عليها رئيس حزب حركة النهضة راشد الغنوشي الشريك في الحكومة التونسية، وصاحب أهم

---

(٣٦) (فرنسا تنازع الدور الجزائري في مشروع المصالحة بين الليبيين)، موقع جزايرس، ٤ أكتوبر ٢٠١٦م. مقالة نشرت بصحيفة الفجر الجزائرية. https://goo.gl/9Rzjrn **دول جوار ليبيا تؤكد رفضها للتدخل الخارجي أو الحل العسكري للأزمة في البلاد.. المجتمعون في الجزائر يشددون على ضرورة حماية وحدة الجيش والشرطة.. مساعد وزير الخارجية: مصر ترحب بكافة الجهود الرامية لرأب الصدع.** https://goo.gl/lQLmS2.

(٣٧) (دول جوار ليبيا تؤكد رفضها للتدخل الخارجي أو الحل العسكري للأزمة في البلاد)، صحيفة اليوم السابع، ٨ مايو ٢٠١٧م.

كتلة حزبية في البرلمان؛ فالوساطة التي قام بها راشد الغنوشي سبقت – في الحقيقة – المبادرة التي أعلنت عنها تونس، والتي وقّع عليها وزراء دول كل من: تونس والجزائر ومصر في تونس، وبحضور الرئيس التونسي بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٧م، ومع أن الغنوشي أكد أن لقاءاته مع المسؤولين في كل من: الجزائر و تونس و تركيا بخصوص الملف الليبي كانت بتنسيق مع الرئيس الباجي قائد السبسي والخارجية التونسية، إلا أن الوساطة التي قام بها الغنوشي أثارت بعض الاعتراضات في تونس وليبيا وحتى في الجزائر، ففي تونس، رأت بعض الأوساط أن تنقلات الغنوشي واتصالاته مع كبار المسؤولين في الجزائر؛ وفي تركيا، وكذلك في بعض الدول الأوروبية تُعد تجاوزاً للدبلوماسية الرسمية في الدولة التونسية، في حين اعتبرها أنصاره ضمن ما يمكن أن تسمى بالدبلوماسية الشعبية، خصوصاً أن زعماء أحزاب تونسية غير النهضة قاموا بزيارات لدول عربية وغربية، سواء في إطار الملف الليبي، أو لشرح وجهات نظرهم حول تطور الأوضاع في تونس والمنطقة بصفة عامة.

أما في ليبيا، فقد عبّرت الأوساط التي عارضت وساطة الغنوشي عن خشيتها من أن يؤثر ذلك في أية مصالحة ليبية/ليبية، وتجييرها لصالح فصائل الإسلام السياسي الليبي. وفي الجزائر احتجت بعض الأصوات على ما أُشيع حول طلب الرئيس بوتفليقة من الغنوشي التوسط لدى إسلاميي ليبيا لإقناعهم بقبول صيغة مصالحة تضعها الجزائر. وكانت دوافع الاحتجاج تتمثل في وجهة نظر ترى أنه كان من الأفضل للسياسيين الجزائريين العمل مع نظرائهم في بقية دول الجوار الليبي، وليس مع أطراف غير رسمية، إلا أن ذلك لا يمنع أن وساطة الغنوشي كانت تتمثل أساساً في إقناع بعض الأحزاب الإسلامية الليبية المترددة بقبول التفاوض، سواء مع تيار الكرامة أو مع أتباع النظام الليبي السابق.

لم تستثنِ المبادرة التونسية التي صاغتها الدولة لإجراء مصالحة سياسية بين الليبيين أي طرف من الأطراف الموجودة في المشهد السياسي الليبي، كما أكدت رفض التدخلات الأجنبية في ليبيا، ودعمت اتفاقية الصخيرات مع القبول بتحوير مادتها الثامنة المتعلقة بالجيش الليبي. وقد أعلن الرئيس السبسي أن تونس تتوقع زيارة حفتر في وقت قريب، وهذا مؤشر على تواصل السلطات التونسية مع تيار الكرامة في شرق ليبيا، وإن كانت هذه الزيارة التي أعلن عنها في مايو ٢٠١٧م لم تتم بعد.

المهم في المبادرة التونسية أنها جمعت بين التصور الجزائري والمصري والتونسي في صيغة موحدة؛ وهو ما يعطيها مزيداً من الفعالية والمصداقية[٣٨]، لكن لا يبدو حتى الآن أنها ستسفر عن وفاقٍ ليبي ما في الأمد المنظور؛ فتونس، وإن كانت قد استقبلت أكثر من مليوني ليبي على أراضيها منذ أحداث ثورة فبراير، وأنها كثيراً ما تتم على أراضيها لقاءات لمسؤولين ليبيين أو لقاءات دولية مع أطراف ليبية ما، إلا أنها لا تمتلك الثقل الدبلوماسي لدول إقليمية مهمّة مثل: الجزائر ومصر، وقد يكون هذا أحد العوامل التي تحد من فعالية الجهود الدبلوماسية التونسية.

المبادرة المصرية من دعم عملية الكرامة إلى الدعوة إلى الوفاق

يمثل الوضع الليبي أحد أهم التحديات الإستراتيجية للدولة المصرية؛ وذلك لاعتبارات عدّة، منها: الجغرافي والسياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي؛ ولذلك ظلت مصر دائماً مهتمة بالتطورات التي تحدث على أرض جارتها من الجهة الغربية؛ فتشابك المصالح والعلاقات التاريخية بين البلدين يجعل الوضع الليبي ضمن أولويات الدولة المصرية، إلا أن الأمر اختلف بعد الثورة التي أطاحت بنظامي حسني مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا؛ فمن جهة، أدى انهيار الدولة في ليبيا إلى انتشار الفوضى والسلاح على نطاق واسع، خصوصاً مع ظهور (داعش) واحتلاله بعض المدن الليبية بشكل كامل. وازداد الأمر تعقيداً بالنسبة إلى مصر بعد عزل الرئيس محمد مرسي ووصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحُكم بتفويض شعبي قبل أن يُنتخب رئيساً للجمهورية؛ إذ تحولت ليبيا إلى هاجس أمني معقد وخطير لنظام الرئيس السيسي الذي وجد نفسه في مواجهة شاملة أمنياً وسياسياً مع بعض أهم فصائل الإسلام السياسي في مصر؛ وبالتالي ازدادت الخشية من تعاون خصوم النظام الجديد في مصر من إسلاميي البلدين، وأصبحت مصلحة الدولة المصرية تكمن في تأمين حدودها مع ليبيا، ومع غزة، حيث تحكم حماس. ومما زاد من تحفيز النظام المصري على الانغماس أكثر في الحالة

(٣٨) (ليبيا: وساطة دول الجوار)، موقع الاقتصادي العربي الناطق بالفرنسية، ٢١ فبراير ٢٠١٧م. https://goo.gl/KpMgpO.

الليبية العمليات التي استهدفت المواطنين المصريين العاملين في ليبيا[٣٩]، وكذلك تنفيذ عمليتين إرهابيتين على الحدود المصرية مع ليبيا. ومع غياب الدولة الليبية؛ أصبحت مراقبة الحدود المصرية/الليبية ملقاة بالكامل على كاهل السلطات المصرية نتيجة الغياب الكامل للأمن الليبي على الضفة الأخرى من الحدود، خصوصاً أن الحدود المصرية تشهد أيضاً عمليات تهريب وتسلل للعمالة، إلى جانب نشاط شبكات تهريب المهاجرين والسلاح...، ولذلك يمكن القول: إن الطابع الأمني للتعاطي المصري مع الملف الليبي هو الذي طغى لفترةٍ لا تقل عن ثلاث سنوات، ولكن ذلك لم يمنع محاولات تدخل السلطة المصرية لإعادة ترتيب المشهد الليبي سياسياً في ضوء التطورات والتوازنات العسكرية، سواء في سياق مصري/ليبي، أو في إطار مبادرات إقليمية ودولية، وفي إطار ذلك سعت مصر إلى استثمار العلاقات السكانية المتشابكة بين البلدين، ومنها القبائل العربية المنتشرة على الحدود المصرية/الليبية؛ وهو ما يفسر انعقاد مؤتمر القبائل بالقاهرة في مايو ٢٠١٥م، وهي القبائل التي قبلت شرعية برلمان طبرق، وتؤيد الحكومة المنبثقة عنه[٤٠]. وقد ضم المؤتمر نحو ٣٥٠ شخصاً من مشايخ وأعيان القبائل الليبية باستثناء بعض القبائل من مصراتة وطرابلس، والطوارق...[٤١].

من جهة أخرى، شاركت مصر في بعض المؤتمرات الدولية التي خصصت للأزمة الليبية، ومنها: مجموعة أصدقاء ليبيا التي اجتمعت في روما في شهر مارس ٢٠١٤م[٤٢]، وكذلك مؤتمر مدريد للأمن والاستقرار والتنمية في ليبيا خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤م[٤٣]، وقد سلكت السلطة المصرية منهجية تقوم على الجمع بين المسارات المختلفة؛ فمنذ البداية ساندت عملية الكرامة التي قادها الجيش الوطني الليبي انطلاقاً من شرق ليبيا. وإلى جانب دعم الجيش الليبي، سياسياً ودبلوماسياً، عمل الجيش المصري على المساعدة في

---

(٣٩) كان رد فعل الجيش المصري على إعدام (داعش) ٢١ قبطياً مصرياً في شهر فبراير ٢٠١٥م عملية جوية قصفت خلالها معاقل التنظيم على الأراضي الليبية.

(٤٠) (وزير الخارجية المصري سامح شكري دعا في كلمته بالجلسة الافتتاحية القبائل الليبية، بدعوة الشباب لترك السلاح والعودة للانخراط في السلام المجتمعي)، موقع إرم الإخباري. https://goo.gl/x69NQX.

(٤١) (افتتاح مؤتمر لقبائل ليبية في القاهرة برعاية مصرية)، قناة الجزيرة. https://goo.gl/hOZrbK.

(٤٢) بخصوص مؤتمر روما انظر: (مؤتمر روما: قلق غربي حيال تدهور الأوضاع في ليبيا)، موقع الإذاعة البريطانية بي بي سي عربي، ٧ مارس ٢٠١٤م. https://goo.gl/h1VJKd.

(٤٣) انظر: (وزير خارجية ليبيا: مؤتمر مدريد دعا إلى حوار وطني للخروج من الأزمة السياسية)، صحيفة المصري، ١٨ سبتمبر ٢٠١٤م. https://goo.gl/2Ra2Xm.

إعادة بناء الجيش الليبي ومساعدته - على الأقل - بالأسلحة في ظل المنع الدولي لتسليحه. وقد أشارت مصادر إعلامية غربية إلى أن الجيش المصري منح الجيش الليبي دعماً عسكرياً مهماً في مجال التسليح، وإن وصفته مصادر مصرية بأنه تسليح خفيف، فإن مصادر فرنسية تحدثت عن حصول الجيش الليبي من مصر على ثماني طائرات ميغ ٢١، وعشر طائرات هليكوبتر قتالية صناعة بيلاروسية، وهي منحة من الإمارات العربية المتحدة التي بدورها تدعم المشير خليفة حفتر(٤٤).

ومن جهة أخرى، حاولت مصر أن تجمع بين المشير خليفة حفتر وفايز السراج وعقيلة صالح في القاهرة يومي ١٣ و١٤ فبراير ٢٠١٧م لتقريب وجهات النظر بينهم، والخروج باتفاق في إطار تسوية الأزمة الليبية والمصالحة بين الأطراف المتنازعة، وخاصة بين الأطراف صاحبة الشرعية الدولية وأهم القوى العسكرية الفاعلة على الأرض. ولكن يبدو أن الشروط التي يتمسك بها كل من القائد الأعلى للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، ورئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج منعت حدوث لقاء مباشر بينهما(٤٥). ومع ذلك خرجت القاهرة بوثيقة ضمن ما يمكن تسميته بالوثيقة المصرية لحلحلة الأزمة الليبية، وتضمن إعلان القاهرة أربع نقاط تتضمن الخطوات العملية المطلوبة، وهي:

١ ـ تشكيل لجنة مشتركة مختارة من أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وبحد أقصى خمسة عشر عضواً عن كل مجلس؛ للنظر في القضايا التي سبق التوافق على تعديلها في الاتفاق السياسي، والتوصل إلى صيغ توافقية لمعالجتها، ثم رفعها إلى مجلس النواب الليبي؛ لاعتمادها وفقاً لما هو منصوص عليه في الاتفاق السياسي الليبي.

٢ ـ قيام مجلس النواب بإجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري، وذلك في إطار معالجة كل القضايا العالقة في إطار صيغة توافقية شاملة تصدر عن مجلس النواب بعد الاتفاق عليها في إطار اللجنة المشكلة من المجلسين.

---

(٤٤) (المناورات الكبيرة لبوتين في المتوسط)، مدونة صحيفة لوموند الفرنسية، ٥ فبراير ٢٠١٧م. https://goo.gl/YRuZOh.

(٤٥) (حفتر يرفض لقاء السراج في القاهرة)، صحيفة الحياة اللندنية، ١٥ فبراير ٢٠١٧م. https://goo.gl/KYXKxf.

٣ ـ العمل على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في موعد أقصاه فبراير ٢٠١٨م؛ اتساقاً مع ما نَصَّ عليه الاتفاق السياسي الليبي.

٤ ـ استمرار جميع شاغلي المناصب الرئيسية في ليبيا، والتي سيتم الاتفاق عليها وفقاً للإجراءات المشار إليها أعلاه، وإلى حين انتهاء الفترة الانتقالية، وتولي الرئيس والبرلمان الجديدين مهام عملهما في ٢٠١٨م[٤٦].

وقدم الإعلان الذي نشره المتحدث العسكري عن المبادرة المصرية التوجهات المصرية، مشيراً إلى أن الأطراف الليبية أجمعت عليها في إطار اتفاق سياسي، ومن بينها: وحدة الأراضي الليبية، ومدنية الدولة، وديمقراطيتها، وحداثتها، والحفاظ على جيشها، والتداول السلمي للسلطة، وعدم تهميش أو إقصاء أي طرف ليبي، وتعزيز المصالحة، ورفض كل أشكال التطرف والإرهاب. وقد وُصِفَتْ هذه المبادئ العامة بأنها ثوابت وطنية غير قابلة للتبديل أو التصرف[٤٧]. ويؤكد المسؤولون المصريون وساطتهم المستمرة في جمع المؤسسات الليبية الثلاث، ودفعها إلى الحوار وتقريب وجهات النظر، وهي: المجلس الرئاسي، ومجلس الدولة، والمجلس التشريعي[٤٨].

يتضح من ذلك أن ثمّة ما يشير إلى وجود تسابق وتنافس بين كل من الجزائر ومصر فيما يتعلق بالملف الليبي؛ ففي حين تحرص مصر على أن تصب المصالحة في خانة المشير خليفة حفتر وحلفائها في ليبيا، تعمل الجزائر على تأمين دور للتيارات السياسية المسيطرة على المنطقة الغربية المحاذية لكل من تونس والجزائر، وترى بعض الأحزاب والتيارات السياسية الليبية أن مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة ليستا محايدتين في الشأن الليبي؛ لذلك لا يمكن التعويل على دورهما في المصالحة، وعلى عكس ذلك يرون موقف الجزائر وتونس.

---

(٤٦) (المتحدث العسكري يعلن عن خطة مصرية للخروج من الأزمة الليبية)، صحيفة الأهرام المصرية، ١٥ فبراير ٢٠١٧م. https://goo.gl/6XBEO1.

(٤٧) المرجع ذاته.

(٤٨) حوار مع وزير الخارجية المصري سامح شكري، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٤ إبريل ٢٠١٧م. https://goo.gl/FydjoN.

تشاد ودعم المشير خليفة حفتر

تعد تشاد إحدى أهم دول الجوار الليبي من الجنوب، ويُعد الشريط الحدودي الذي يبلغ ١٠٥٥ كيلومتراً بين البلدين من أطول حدود ليبيا مع دول الجوار بعد مصر (حدود ليبيا مع مصر تبلغ ١١٥٠كم)، وكانت المنطقة الحدودية بين البلدين في ظل نظام القذافي محل نزاع وحروب.

كما أن البيئة السكانية في هذه المنطقة تعيش تداخلاً بين ثلاث دول هي: تشاد، وليبيا، والسودان؛ لذلك فإن منطقة الجنوب الليبي تُعدّ اليوم أكثر المناطق التي تتشابك فيها التدخلات والنزاعات بين الدول الثلاث المذكورة؛ إذ تنتشر فيها الحركات المسلحة المعارضة والمتمرّدة على دول الجوار، وهذا في حد ذاته يشكل أرضية لانتشار التهريب، والاتجار بالبشر عبر الهجرة غير النظامية، وكل طرف يحاول أن يؤمن حدوده مع ليبيا عبر دعم طرف من بين أطراف النزاع، أو بعض الأطراف المجتمعية المحلية القريبة منه بطريقة أو بأخرى. من هنا جاءت مراهنة الرئيس التشادي إدريس ديبي على قائد عملية الكرامة لمواجهة المعارضة التشادية المسلحة التي تعمل انطلاقاً من جنوب ليبيا. هذا إلى جانب النزاعات القبلية والإثنية المحلية التي تحاول استثمارها عدّة أطراف. وفي هذا السياق استقبل الرئيس التشادي إدريس ديبي المشير خليفة حفتر في أنجامينا يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١٦م، وهي الزيارة الثالثة على الأقل منذ ٢٠١٤م، وتم اللقاء بطلب من الرئيس التشادي، وجاء ذلك بعد سيطرة قوات خليفة حفتر على الهلال النفطي في ليبيا، وإن لم تكن هذه الزيارة الأولى من نوعها للمشير حفتر إلى تشاد إلا أنها تناولت الوضع الأمني على الحدود بين البلدين، وكذلك تمتين العلاقات والتعاون الأمني والتنسيق العسكري ضد المجموعات المسلحة، سواء الجهادية منها أو المعارضة التشادية المسلحة التي يُخشى أن تنتشر في البلدان المجاورة؛ انطلاقاً من التراب الليبي، خصوصاً بعد تنامي الضغط العسكري عليها من عدّة جهات، ولاسيما (القاعدة) و(داعش).

ولعل التعاون الذي تم بين كل من المشير حفتر والرئيس التشادي إدريس ديبي اتخذ أشكالاً مختلفة، من بينها الدعم العسكري والمساندة الدبلوماسية؛ فأثناء زيارته إلى بروكسل في شهر يناير ٢٠١٧م حاول الرئيس التشادي أن يقدّم صورة إيجابية عن المشير حفتر أثناء محادثاته مع ممثلة الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني. وذهبت

بعض المصادر الإعلامية الأوروبية إلى أن أهم بند في زيارته لبروكسل كان إقناع الأوروبيين بجدوى مساندة المشير حفتر باعتباره الرجل القوي الذي من خلاله يمكن السيطرة على الأوضاع ومواجهة كل التهديدات الأمنية في ليبيا[٤٩]. إلا أن الأوروبيين لا يفكرون بالطريقة ذاتها التي يرى من خلالها الرئيس التشادي طبيعة الصراع في ليبيا، لكن ذلك لا يمنع أن الفرنسيين - الذين يعدون أهم راعٍ أوروبي لنظام أنجامينا - يلتقون مع الرئيس ديبي في ضرورة دعم العمليات العسكرية للمشير حفتر في شرق ليبيا. وفي حين تذكر مصادر المعارضة التشادية أن أنجامينا تدعم المشير حفتر عسكرياً، وتنشر قواتها على الحدود التشادية الشمالية مع ليبيا[٥٠]، يعلن طيران الجيش الوطني الليبي الذي يتولى عملية الكرامة قصفه المواقع التي تحتلها جبهة التوافق والبديل التشادية المعارضة فاكت (FACT) جنوب الأراضي الليبية بالقرب من الحدود مع تشاد[٥١].

ونستخلص من ذلك أن ثمة التقاء مصالح واضحاً بين قائد عملية الكرامة من جهة، والرئيس التشادي من جهة أخرى؛ لمواجهة الوضع في جنوب ليبيا، وهذا التحالف لا يرضي الحكومة في طرابلس، كما أنه يتعارض تماماً مع المصالح الإستراتيجية السودانية من الجهة الأخرى المتمثلة في الحدود المشتركة بين الدول الثلاث.

الموقف السوداني والتقارب مع سلطات طرابلس

في علاقتها بليبيا، تجد دولة السودان نفسها في موقف وموقع شبيه بما كان عليه الوضع في علاقة ليبيا بدولة تشاد في عهد النظام الليبي السابق، بسبب الجوار من جهةٍ، وبسبب طموحات النظام الليبي السابق في القيام بدور إقليمي أكبر من حجم

---

(٤٩) (بروكسل - تشاد: إدريس ديبي يدافع عن قضية المارشال خليفة حفتر)، موقع إفريقيا٣٦٠ ، ١٢ يناير ٢٠١٧م. https://goo.gl/qsdoBl.

(٥٠) ذكرت بعض المصادر المقرّبة من المعارضة التشادية أن الجيش التشادي حرّك نحو ٣٠٠ مدرعة شمال البلاد على الحدود مع ليبيا متوغلاً داخل الأراضي الليبية لمواجهة قوات المعارضة المسلّحة في خطوة لدعم المشير حفتر، وذلك في شهر أكتوبر ٢٠١٦م. انظر موقع: "تشاد كونفيرجونس"، الناطق باللغة الفرنسية، مقالة بعنوان : "Le Président Idriss Déby déploie 300 blindés en Libye: pour épauler le maréchal Khalifa Haftar ou(et) pour attaquer les rebelles tchadiens ?".

(٥١) (سلاح الجو الليبي يقصف تجمعاً للمعارضة التشادية جنوب سوكنة)، موقع صحيفة بوابة الوسط، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦م.

بلده وإمكانياته، وأيضاً بسبب العلاقات المتوترة مع نظام معمر القذافي الذي كان يتهمه السودان دائماً بدعم بعض الحركات الانفصالية والمتمردة في دارفور، وكذلك في جنوب السودان، بل وصل الأمر إلى حد التورط في قلب أنظمة الحكم المتتالية في الخرطوم كما حدث في دعم الثورة التي أطاحت بنظام النميري سنة ١٩٨٥م[٥٢]، إلا أن السودان استفاد - في بعض مراحل صحو العلاقات السياسية بين البلدين - بدعم اقتصادي وعسكري وسياسي، ولكن ذلك شكل أداة ضغط على نظام الخرطوم لتوجيه سياساته وعلاقاته الإقليمية والدولية؛ ولذلك عندما اندلعت ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م في ليبيا، بادرت الخرطوم إلى دعمها، ووجدت فيها فرصة للتخلص من جار مزعج أربك النظام السوداني وأرهقه عسكرياً بدعمه للانفصاليين في دارفور، وابتزه سياسياً في مناسبات عدّة. وبعد الإطاحة بنظام القذافي سعت الخرطوم إلى الارتباط بعلاقات جوار جيدة مع مختلف الحكومات، بل سعت إلى تسوية بعض الملفات الأمنية الحدودية عبر اتفاقيات مع حكومة طرابلس؛ لتجنب استغلال الفراغ الأمني على الأراضي الليبية من قبل حركات المعارضة المسلحة السودانية في دارفور، خصوصاً أن بعض الأنظمة الإفريقية كانت تخشى عودة المرتزقة الأفارقة الذين كانوا يقاتلون مع النظام الليبي السابق أيام الثورة إلى بلدانهم بأسلحتهم، والمشاركة في انتفاضات أو أعمال مسلحة معارضة لها. وعلى هذا الأساس ساند السودان حكومة الوفاق الوطني التي جاءت في سياق اتفاقية الصخيرات سنة ٢٠١٥م، والتي اعترفت بها ودعمتها المجموعة الدولية. ولكن مع الانقسام الذي حدث بين برلمان طبرق وحكومته، وقائد عملية الكرامة من جهة، وحكومة طرابلس التي يقودها السراج من جهة ثانية، وقفت الخرطوم مع الحكومة المدعومة دولياً، خصوصاً أن نظام عمر البشير لاحظ أن كل خصومه الإقليميين، وفي مقدمتهم تشاد ومصر، ساندوا المشير خليفة حفتر، يُضاف إلى ذلك أن الخرطوم كانت تخشى توظيف المعارضة السودانية المسلحة ضدها من قبل قائد عملية الكرامة، وكثيراً ما يشتكي النظام السوداني من توغل المتمردين السودانيين المسلحين من ليبيا إلى دارفور والقيام بعمليات عدائية[٥٣].

---

(٥٢) (السودان وليبيا: تاريخ من التدخلات)، موقع بوست، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤م. https://goo.gl/Ro4e4H.

(٥٣) (السودان: مرتزقة دخلوا دارفور من ليبيا لإجهاض عملية السلام)، موقع ليبيا المستقبل، ٢١ مايو ٢٠١٧م. https://goo.gl/cta2Zq.

ومن هنا يتضح كيف أن النظام السوداني وقف مع قوات فجر ليبيا ضد الأطراف المتحكمة في شرق ليبيا، ومن الجهة المقابلة، تم بالفعل الاعتماد على المتمردين السودانيين في مواجهة الثوار في بنغازي والمنطقة الشرقية عموماً؛ ولذلك صرّح الرئيس عمر البشير بأن المشير حفتر يقف من السودان موقفاً عدائياً[٥٤]؛ وبالتالي سيعمل السودان على دعم حكومة طرابلس المدعومة دولياً. كما سيسعى إلى دعم أي جهد إقليمي للمصالحة التي قد تؤدي إلى إضعاف قائد عملية الكرامة، وتفضي إلى حل يمكن أن يؤدي إلى سلطة مركزية قادرة على ضبط الأوضاع في ليبيا، والتعاون مع دول الجوار لإنهاء وجود المعارضة المسلحة السودانية في ليبيا. وقد استندت مشاركته في اجتماع دول الجوار بالجزائر العاصمة يوم ٨ مايو ٢٠١٧م إلى هذا الموقف.

المشروعات الغربية والروسية في ليبيا بين السلم والحرب

تخضع السياسات الغربية والروسية المتصلة بالملف الليبي لاعتبارات عدّة، أهمها ملف الإرهاب، والهجرة غير القانونية، والنفط. وتختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى؛ فروسيا وأمريكا ليستا معنيتين بملف الهجرة وتدفق المهاجرين نحو الضفة الشمالية للحوض الغربي من البحر المتوسط، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ترقب بقلق بالغ تمدد ونشاط الجماعات الدينية المتشددة في ليبيا والمناطق المحيطة. أما روسيا، فقضية مكافحة الإرهاب التي اتخذتها ذريعة لتدخلها في سوريا سنة ٢٠١٥م، يمكن أن تستخدم أيضاً ذريعة للتحالف مع المشير خليفة حفتر الذي ما انفك يعلن أن الجيش الذي يتزعمه شرق البلاد يستهدف في معاركه وأنشطته القتالية الجماعات الإرهابية[٥٥]. في حين ترى أوروبا أن أمن جنوب ليبيا هو من أمن جنوب أوروبا.

---

(٥٤) انظر حوار الرئيس عمر البشير مع الأهرام الأسبوعي : "البشير لـ"الأهرام العربي" (٢): حفتر يحمل توجهاً عدائيا تجاه السودان.. وندعم الجيش الليبى واتفقنا على تمويله وتسليحه". بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٦م. https://goo.gl/DnZ5TC.

(٥٥) انظر الموقع المتخصص في الدفاع والاستخبارات والأمن والتكنولوجيا العسكرية، والناطق باللغة الفرنسية : مقالة بعنوان : ليبيا: المشير خليفة حفتر مستعد للتحالف مع ترمب وبوتين لمكافحة الإرهاب، بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٧م. https://goo.gl/lY4HtY.

الموقف الروسي ودعم المشير خليفة حفتر

كانت ليبيا في زمن الحرب الباردة تعد من أبرز حلفاء الاتحاد السوفيتي في المنطقة، وقد ورثت هذا الوضع عن مصر في عهد جمال عبد الناصر، وكانت في علاقاتها بروسيا السوفيتية تشبه بعض الدول العربية الأخرى كالجزائر في المغرب العربي، والعراق وسوريا واليمن الجنوبي في المشرق العربي. وعلى الرغم من تحسن علاقات ليبيا مع الغرب، إلا أن روسيا ظلت حتى النهاية أكثر الدول المساندة للعقيد الليبي معمر القذافي؛ ولذلك لم تكن موسكو راضية عن التدخل الغربي المساند للثورة الليبية ضد نظام القذافي سنة ٢٠١١م.

ومع تنامي موجات الثورات العربية منذ ٢٠١١م، والتي أثرت في سوريا أيما تأثير وكادت تعصف بالنظام الحاكم في دمشق؛ آخر حليف لروسيا في المنطقة؛ جاء التدخل الروسي الذي منع سقوط الرئيس السوري بشار الأسد، وحوَّله من طرف ضعيف ومتداع إلى موقع الطرف الأقوى بالمقارنة مع ما كانت عليه الأوضاع قبل التدخل الروسي (سبتمبر ٢٠١٥م). وفي سياق انقلاب الوضع في سوريا لصالح النظام وحلفائه من الروس والإيرانيين، ومع التحسن النسبي في العلاقات المصرية - الروسية في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي - ومصر أهم الداعمين الإقليميين للجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر -، ومع استمرار الانقسام الحاد في ليبيا؛ توجه المشير خليفة حفتر إلى الروس في الوقت الذي يتطلع فيه هؤلاء إلى استرجاع بعض المكانة التي كانوا يحظون بها في طرابلس الغرب في عهد النظام السابق. وعلى الرغم من إعلان موسكو الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني التي يترأسها فايز السراج، والمدعومة من قبل المجموعة الدولية، إلا أن موسكو تتجه نحو دعم المشير خليفة حفتر؛ وذلك لتعزيز مواقعها في العالم العربي والبحر المتوسط عموماً؛ وبالتالي تأكيد حضورها الدولي في مواجهة الغرب انطلاقاً من جنوب المتوسط؛ فاعترافها المعلن بحكومة الوفاق الوطني التي تبدو طرفاً ضعيفاً ومحدود الفاعلية على الأرض، لا يمنع موسكو من التوجه للتعامل مع الطرف الذي يبدو الأقوى والأهم على ساحة النزاعات الليبية[٥٦]. وفي المقابل، يتطلع المشير حفتر - من وراء

(٥٦) تذكر بعض المصادر الإعلامية أن روسيا دعمت مالياً حكومة وبرلمان طبرق بمبلغ مالي قدره ٩٫٢ مليار دولار أمريكي؛ أي ما يعادل أربعة مليارات دينار ليبي. (المناورات الكبيرة لبوتين في البحر المتوسط)، مدونة صحيفة لوموند الفرنسية، ٥ فبراير ٢٠١٧م. https://goo.gl/YRuZOh.

تحقيق تقارب مع روسيا - إلى رفع الحظر عن تسليح الجيش الليبي، وتعزيز موقعه دبلوماسياً على حساب بقية الأطراف الليبية[٥٧]. ويرغب المشير حفتر في إعادة تفعيل العقود المبرمة بين روسيا وليبيا في عهد القذافي بخصوص تسليح الجيش الليبي[٥٨]. وقد رُوِّجت في هذا السياق معلومات تفيد بوجود جنود روس على الأرض الليبية تعمل إلى جانب قوات عملية الكرامة، وكذلك احتمال إقدام الروس على اتخاذ قاعدة جوية في غرب الأراضي المصرية وبالقرب من الحدود الليبية لدعم الجيش الوطني الليبي، وهو ما أثار المخاوف الغربية. وقد نفى الروس والمصريون وجود مثل هذه القاعدة[٥٩]. كما نفى ذلك المشير خليفة حفتر، وبرر موقفه هذا بأن الروس الذين يمتلكون أسطولاً بحرياً في المتوسط قبالة السواحل الليبية ليسوا في حاجة إلى قاعدة على الأراضي الليبية[٦٠]. وفي النهاية يمكن القول إن روسيا تتواصل مع الطرفين في ليبيا، وقد استقبلت فايز السراج في موسكو، مثلما هي على اتصال وثيق مع المشير خليفة حفتر[٦١].

فهل يمكن القول إن موسكو ستقف في النهاية مع الطرف الليبي المنتصر أم أنها تميل نحو دعم الخيار العسكري لحسم النزاعات الليبية والذي يمثله الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر؟.

---

(٥٧) هذا التقارب بين روسيا والمشير خليفة حفتر برز إلى العلن بزيارته لحاملة الطائرات الروسية التي رست في مياه الشرق الليبي قادمة من سوريا في شهر يناير ٢٠١٧ م. وكات زيارة المشير حفتر لها بتاريخ ١١ يناير، ومن على حاملة الطائرات هذه تم الاتصال بينه وبين وزير الدفاع الروسي عبر المكالمة المرئية. وكان المشير حفتر قد زار روسيا في نهاية ٢٠١٦م. (في ليبيا: الروس يراهنون على المشير حفتر)، صحيفة لوفيغارو الفرنسية، ١٧ يناير ٢٠١٧م. https://goo.gl/NRwmaL.

(٥٨) انظر: (حفتر: لا نعتقد أن روسيا بحاجة لقاعدة عسكرية في ليبيا)، موقع تلفزيون روسيا اليوم، ١٣ إبريل ٢٠١٧م. ومما ورد في هذا المقال ما يلي: "وعلق حفتر على حظر شراء الأسلحة قائلا: إن ممثلي قواته بحثوا مع الجانب الروسي اتفاقيات شراء الأسلحة المبرمة قبل الحظر، مشيراً إلى أنه من غير الممكن تنفيذها بسبب الحظر المفروض، قائلا: "نحن نعمل جاهدين على تسليح جيشنا ليس ترفاً، ولكن بحكم الحاجة الماسة إلى جيش يؤدي دوره الدفاعي عن ليبيا والشعب والسيادة الوطنية على أكمل وجه، لن نتردد في التوجه إلى أي دولة تبدي استعدادها للوقوف إلى جانبنا في تسليح جيشنا، وهذا حق طبيعي لا يجوز أن ينكره علينا أحد؛ لأننا لا نريد التسلح بهدف العدوان ولكن من أجل الدفاع عن بلادنا وتحقيق الاستقرار فيها فقط". https://goo.gl/6dPFxk.

(٥٩) انظر تصريحات الجنرال توم والدهاوزر، قائد القوات العسكرية الأمريكية في إفريقيا، والتي ذكر فيها أن الروس يحتفظون ببعض جنودهم على الأراضي الليبية، وأن لهم أنشطة في تجارة النفط والسلاح. انظر موقع بريس تي في - Press TV – مقالة بعنوان : "Le général Waldhauser: «les militaires russes sont en Libye". الجنرال والدهاوزر: العسكريون الروس في ليبيا. بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٧م. https://goo.gl/UiUSs7.

(٦٠) انظر: (حفتر: لا نعتقد أن روسيا بحاجة لقاعدة عسكرية في ليبيا)، موقع تلفزيون روسيا اليوم، ١٣ إبريل ٢٠١٧م. https://goo.gl/6dPFxk.

(٦١) كانت زيارة السراج إلى موسكو في شهر فبراير ٢٠١٧م، وجاءت مباشرة بعد زيارة أجراها إلى موسكو أيضاً المشير خليفة حفتر. انظر: (بعد حفتر، السراج قريباً في روسيا)، موقع ميدل إيست أونلاين، ٣ فبراير ٢٠١٧م. https://goo.gl/1jSfUX.

بغض النظر عن نتائج الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، فإن ذلك لا يمنع أن موسكو أكدت أكثر من مرة أنها تريد أيضاً العمل على تقريب وجهات نظر الطرفين في طرابلس وطبرق لتحقيق توافق سياسي[٦٢]، خصوصاً أن تدخلها لتيسير اتفاق سياسي بين الطرفين مطلب عبّر عنه فايز السراج، ويعني أنه يدعو موسكو إلى عدم التورط في دعم الاقتتال بتسليح الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، إنما دفع حفتر للقبول بتسوية سياسية[٦٣]. ومن جهة أخرى قد تجد موسكو نفسها مضطرة للتعامل أكثر مع حكومة طرابلس التي تنال الاعتراف والدعم الدوليين؛ إذ يمكنها العودة إلى تأمين مصالحها في ليبيا عبر بوابة طرابلس وليس طبرق أو بنغازي. وكانت موسكو قد استقبلت وفداً سياسياً واجتماعياً لمدينة مصراتة يمثل قوات «البنيان المرصوص» وبلدية المدينة ونشطاء آخرين[٦٤]. وقد تم استقبال الوفد من قبل الرئيس الشيشاني الذي يبدو أنه مكلف بالملف الليبي من قبل الرئيس بوتين، ونائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف. وهذا يؤكد أن موسكو لا تريد أن تتورط في ليبيا قبل أن تطلع على رؤى وأفكار مختلف القوى الفاعلة سياسياً وعسكرياً على الأرض الليبية. كما تود الاطلاع على وجهة نظر أهم القوى السياسية والعسكرية لمدينة مصراتة بخصوص الوضع في ليبيا وآفاق الحل[٦٥]. وفي هذا السياق أوضحت مصادر وفد مصراتة إلى موسكو أنهم أكدوا للمسؤولين الروس دور قوات «البنيان المرصوص» في مكافحة الإرهاب في سرت، وأن المشير خليفة حفتر يتخذ من محاربة الإرهاب ذريعة للوصول إلى السلطة، وأن مصراتة ترفض عودة الحكم العسكري والفردي بعد ثورة فبراير ٢٠١١م[٦٦]. وقد تكون المحادثات تطرقت أيضاً إلى ملف البحارة الروس المختطفين قبالة السواحل الليبية منذ قرابة الشهرين[٦٧].

---

(٦٢) انظر تصريحات المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، والتي نقلها موقع ميدل إيست أونلاين، والتي أكدت فيها: "إن روسيا تسعى للمساعدة في الحفاظ على وحدة الأراضي الليبية، وترغب في أن تحل الفصائل المتناحرة خلافاتها عبر المحادثات لا العنف". وقالت: "نواصل العمل مع مركزي السلطة في ليبيا، ونحاول تشجيعهما على تجاوز خلافاتهما الداخلية والتوصل إلى حلول وسط بشأن كل المسائل الخلافية". مصدر سابق. https://goo.gl/1jSfUX.

(٦٣) (ليبيا.. السراج يطلب وساطة موسكو مع حفتر)، موقع العربية نت، ٢٠ فبراير٢٠١٧ م. https://goo.gl/4MZYp7.

(٦٤) (روسيا تكشف رئيس وفد مصراتة في زيارة موسكو وتقترح حلًا للأزمة الليبية)، موقع صحيفة المسار، ٢٠ إبريل ٢٠١٧م. https://goo.gl/tA7CxI.

(٦٥) (وفد من "البنيان المرصوص" ونشطاء من مصراتة في زيارة إلى موسكو)، موقع ليبيا المستقبل، ١٨ إبريل ٢٠١٧م. https://goo.gl/N427vK.

(٦٦) انظر بهذا الخصوص: (الخارجية الروسية: وفد مصراتة الذي زار موسكو كان برئاسة عبدالحميد الدبيبة)، موقع صحيفة المرصد الليبية، ٢٠ إبريل ٢٠١٧م. https://goo.gl/nCwDEX.

(٦٧) (السبب الحقيقي وراء زيارة بوغدانوف إلى طرابلس)، بوابة إفريقيا الإخبارية، ٢٦ إبريل ٢٠١٧م. https://goo.gl/M4xi4q.

وقد تأكد هذا التوجه الروسي في التعاطي مع حكومة السرّاج بزيارة وفد روسي رفيع المستوى بقيادة ميخائيل بوغدانوف إلى طرابلس ومقابلة فايز السرّاج بتاريخ ٢٥ إبريل ٢٠١٧م، وخصُص للحديث عن "دعم وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وإجراء ترتيبات لعودة البعثة الدبلوماسية في ليبيا، وسبل التعاون المشترك في مجالات عدة بين البلدين[٦٨]". وقد دعا السراج الروس إلى التدخل لدى الأطراف التي لها معها علاقات في ليبيا للحد من التصعيد العسكري الذي تشهده منطقة الجنوب، حيث تتواصل المعارك بين قوات الجيش الوطني بقيادة المشير حفتر والقوة الثالثة التابعة للمجلس الرئاسي في طرابلس[٦٩]. وإن كان من بين أهم أسباب هذه الزيارة غير المعلنة استعادة البحارة الخمسة الذين احتُجزت سفينتهم قبالة مدينة الزاوية غرب طرابلس العاصمة في المياه الإقليمية الليبية يوم ٥ مارس ٢٠١٧م من قبل خفر السواحل[٧٠].

وعلى هذا النحو، يبدو واضحاً أن موسكو تحرص على التواصل مع أكثر من طرف ليبي، وفي كل مناسبة تعيد التأكيد على ضرورة الحل التوافقي والتفاوضي بين كل الأطراف المؤثرة في الوضع الليبي، وهي بذلك تضع نفسها في سياق الجهود الدولية والإقليمية للحل في ليبيا.

الموقف الأمريكي

إن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة من الوضع في ليبيا لا يزال غير واضح، وهو كذلك في كثير من الملفات التي ما زالت تعمل الإدارة الأمريكية على بلورة سياساتها المتعلقة بها، فهل ستلتزم إدارة ترامب السياسة ذاتها التي اتبعتها إدارة أوباما السابقة، والمتمثلة في دعم حكومة الوفاق الوطني، أم ستتجه نحو دعم المشير حفتر وحكومة وبرلمان طبرق، أم أن لديها خيارات أخرى؟

---

(٦٨) انظر: (وفد روسي رفيع المستوى يصل طرابلس)، موقع صحيفة عين ليبيا، ٢٥ إبريل٢٠١٧ م. وكذلك: (الجيش الليبي يواصل معارك الجنوب... ومقتل خمسة بغارة)، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٧ إبريل ٢٠١٧م.

(٦٩) المرجع ذاته، صحيفة الشرق الأوسط.

(٧٠) (السبب الحقيقي وراء زيارة بوغدانوف إلى طرابلس)، بوابة إفريقيا الإخبارية، ٢٦ إبريل ٢٠١٧م. https://goo.gl/M4xi4q.

كانت الاعتبارات التي يخضع لها موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الملف الليبي على علاقة مباشرة بمكافحة الإرهاب، ومواجهة تمدد (داعش) و(القاعدة) في ليبيا، وما يمثله ذلك من تهديد لمصالحها من جهة، ولحلفائها في الإقليم من جهة أخرى. ولكن بعد التقارب الواضح الذي حدث بين قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر مع روسيا، ودخول روسيا على خط الأزمة الليبية من خلال دعم عملية الكرامة بصورة مباشرة وغير مباشرة، برزت لدى الغربيين عموماً هواجس إضافية بخصوص عودة النفوذ الروسي إلى ليبيا عبر بوابة الشرق الليبي.

لقد طُرحت فكرة الدعم الأمريكي للمشير حفتر أثناء الحملة الانتخابية للرئيس ترامب، ثم أُعيد طرحها مجدداً من قِبل بعض مستشاري الرئيس في مناسبات أخرى(٧١). كما عبّر قائد الجيش الوطني الليبي نفسه عن أمله في أن تدعمه الإدارة الأمريكية الجديدة. وقد تكون سلطات طبرق ورئيس البرلمان عقيلة صالح قد سعيا في هذا الاتجاه، وأجريا اتصالات مع بعض مستشاري الرئيس ترامب(٧٢). وقد تكون مصر لعبت دوراً في هذا الاتجاه خدمةً لحليفها الأقوى في ليبيا المشير حفتر. هذا إلى جانب دور دولة الإمارات العربية المتحدة في السياق ذاته، وهي التي تسهم في تسليح الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير حفتر، وأعلنت عن دعمها له بوضوح أثناء زيارته الأخيرة لها(٧٣). كما أنها سعت في التوسط من جديد بين حفتر والإدارة الأمريكية الجديدة في وقت يُلاحظ فيه وجود تغيرات في الموقف العربي، ولاسيما المصري، وكذلك الموقف الغربي والدولي عموماً فيما يتصل بالأزمة الليبية، وتأكيد

(٧١) انظر تصريحات وليد فارس مستشار حملة الرئيس ترامب للشرق الأوسط. صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠ فبراير ٢٠١٧. وقد نقل عنها أيضاً التلفزيون الألماني DW – مقالة بعنوان : "صحيفة: واشنطن تنفتح على اللواء المتقاعد حفتر"، بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٧م. https://goo.gl/hdlj6z.

(٧٢) أشارت بعض التقارير الصحفية إلى شركة كندية يترأسها مستشار أمني إسرائيلي الجنسية تعمل في اتجاه البيت الأبيض لصالح المستشار خليفة حفتر ورئيس البرلمان عقيلة صالح عيسى، وذلك ضمن عقد يقدر بـ ٦ ملايين دولار أمريكي. انظر صحيفة الغارديان البريطانية، بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠١٧م ، بعنوان : "Trump aide drew plan on napkin to partition Libya into three" https://goo.gl/NphPVf.

(٧٣) تعد دولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر، أهم الأقطار العربية الداعمة للمشير خليفة حفتر. وقد أشارت تقارير دولية وعربية إلى ذلك منذ انطلاق عملية الكرامة في ليبيا. وفي آخر زيارة له إلى دولة الإمارات، تلقى المشير حفتر دعما سياسيا معلنا من قبل ولي عهد أبو ظبي، وهو نائب القائد العام للقوات المسلحة الإماراتية بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠١٧م. وقد أشاد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بالدور الذي يقوم به الجيش الوطني الليبي في محاربة الإرهاب والتطرف في ليبيا. انظر: (ولي عهد أبو ظبي يستقبل حفتر: نقدر دوره في محاربة الإرهاب)، موقع سي إن إن العربي، ١٠ إبريل ٢٠١٧م. https://goo.gl/FFZlge.

كل الأطراف مساندتها لحل توافقي ودعم للحكومة المنبثقة عن اتفاقية الصخيرات التي رعتها الأمم المتحدة[٧٤].

وعلى أية حال، فإن الأمريكان، مثلهم مثل الدول الغربية، كانوا يتعاونون مع الجيش الذي يقوده المشير حفتر في بنغازي، كما كانوا يتعاونون مع بعض قوات المنطقة الغربية ولا سيما مصراتة، في حربهم ضد (القاعدة) و(داعش)، ولكنه تعاون محدد ومؤقت، وفي الوقت ذاته يراهنون على نجاح الحل السياسي الذي تمثله حكومة السراج، إلا أن تنامي نفوذ المشير حفتر، وتقدمه في الشرق، وخصوصاً سيطرته على الهلال النفطي، زاد من أهميته في نظرهم؛ فانخرطوا في مسار حول ضرورة مشاركة حفتر في أي حل تفاوضي مستقبلي. وقد ظهر هذا في مناسبات عدّة، خصوصاً في اللقاء الأمني الذي تم في فيينا في شهر مايو ٢٠١٦م، وضم عشرين دولة، وأكد ضرورة تشكيل «الحرس الرئاسي» التابع لحكومة الوفاق الوطني كنواة للجيش الليبي[٧٥] . كما شارك الأمريكان فيما بعد في اجتماع باريس حول ليبيا الذي دعا إلى مشاركة حفتر في العملية السياسية، على الرغم من أن الأطراف الليبية والجامعة العربية والجزائر لم تحضر هذا اللقاء[٧٦]. ومع ذلك قد تكتفي الإدارة الأمريكية الجديدة بمراقبة ورصد التنظيمات الإرهابية وتحركاتها ومدى تشكيلها خطراً على حلفائها في المنطقة لا أكثر، دون أن يكون لها دور سياسي في دعم هذا الطرف أو ذاك من الأطراف المتنازعة؛ وبالتالي دون التفكير في تدخلات بصورة أو بأخرى؛ إذ لا يبدو أن للإدارة الأمريكية مصالح كبيرة في ليبيا تدعوها للقيام بدور أكبر، وأكثر أهمية مما يمكن أن يقوم به الاتحاد الأوروبي أو روسيا، ولكن ذلك لا يمنعها من مراقبة الدور الذي يمكن أن يكون للروس في ليبيا، وقد يؤدي إلى تغير في الموقف الأمريكي[٧٧].

---

(٧٤) (لماذا تُجدد الإمارات دعمها لـ"خليفة حفتر"؟)، موقع عين ليبيا، ١٢ إبريل ٢٠١٧م.

(٧٥) أكد هذا اللقاء الدولي حول الوضع الأمني في ليبيا، والذي حضرته الولايات المتحدة الأمريكية، ضرورة تشكيل جيش وطني ليبي يكون الحرس الرئاسي نواته الأولى؛ وبالتالي لن يكون أي طرف آخر مستفيداً من رفع حظر الأسلحة عن ليبيا سوى حكومة السراج. انظر: (اجتماع فيينا الدولي مع فك حظر الأسلحة عن ليبيا... وتسليح حكومة السراج لمواجهة داعش)، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١٧ مايو ٢٠١٦م. https://goo.gl/8yQG7L.

(٧٦) (ليبيا: اجتماع باريس يدعو إلى إشراك حفتر في الحكومة المقبلة)، موقع روسيا اليوم، ٤ أكتوبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/TJA3Dx.

(٧٧) انظر تصريح ترامب أثناء لقائه رئيس الوزراء الإيطالي باولو جينتيلوني يوم الخميس ٢٠ إبريل ٢٠١٧م، حيث صرح أنه لا يرى دوراً لأمريكا في ليبيا، وأنه يرى أن دور أمريكا في التخلص من (داعش). وانظر: (ترامب: لا دور لنا في ليبيا.. أمريكا لديها ما يكفي من الأدوار حول العالم)، موقع سي إن إن العربي،٢١ إبريل ٢٠١٧م. https://goo.gl/mHtqfs.

من الضروري هنا الإشارة إلى أن أمريكا لعبت دوراً مهماً في هزيمة (داعش) بليبيا، سواء في سرت أم صبراطة...[٧٨]، ولأن ذلك تم في عهد الرئيس أوباما ثمة أسئلة مطروحة حول موقف أمريكا في عهد الرئيس ترامب:

- كيف يمكن للإدارة الأمريكية الجديدة أن تواصل عملها في ليبيا في ظل تراجع (داعش)؟
- هل ستدعم الحكومة الليبية المعترف بها دولياً لمواجهة التنظيمات الإرهابية مثل (داعش) و(القاعدة)؟
- أم ستدعم المشير خليفة حفتر الذي أكد مرات عدّة أنه الطرف الوحيد الجاد في مواجهة الإرهاب في ليبيا؟
- أم ستتجه – في النهاية – إلى ما يشبه التسليم بدور الحلفاء الأوروبيين في ليبيا، ولا سيما إيطاليا التي لها اليد الطولى في طرابلس الغرب مدعومة في ذلك من الاتحاد الأوروبي؟.

ازدواجية الموقف الفرنسي

اتسم الموقف الفرنسي من الوضع في ليبيا بالازدواجية بين المشاركة في القتال إلى جانب قوات المشير حفتر في الشرق، ودعم حكومة الوفاق الوطني واتفاقية الصخيرات؛ ففي حين يؤكد المسؤولون الفرنسيون حرصهم على تسوية سياسية تقودها حكومة الوفاق الوطني وتشمل المشير خليفة حفتر، ويستضيفون السراج في باريس لتأكيد شرعيته، تتسرب أخبار عبر وسائل الإعلام الفرنسية تؤكد وجود جنود من الجيش الفرنسي تعمل إلى جانب قوات «الكرامة» شرق ليبيا[٧٩]، وقد تبدو هذه الازدواجية بين الخطاب الرسمي

---

(٧٨) كان قصف معسكر تابع لـ (داعش) في مدينة صبراطة غرب طرابلس في شهر فبراير سنة ٢٠١٦م. انظر: (أكثر من ٤٠ قتيلاً في قصف أمريكي على مدينة صبراتة)، قناة ليبيا، ٢٩ فبراير ٢٠١٦م. https://goo.gl/XfS6XI.

(٧٩) بحسب وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، تحطمت طائرة عسكرية فرنسية بتاريخ ٢٤ أكتوبر، بمطار لافاليت الدولي بمالطا، وقتل كل طاقمها المكون من خمسة جنود فرنسيين. ويبدو أن الطائرة كانت في مهمة استطلاعية فوق مدينة مصراتة الليبية. وهي طائرة تستخدم عادة من قبل أجهزة الاستخبارات العسكرية الفرنسية. وكانت من الناحية الرسمية في مهمة استطلاع في المتوسط. كما قُتل ثلاثة جنود فرنسيون في شهر يوليو ٢٠١٦م إثر سقوط طائرة تابعة للجيش الذي يقوده المشير حفتر في منطقة بنغازي. وقد أشارت صحيفة لوموند الفرنسية في شهر فبراير ٢٠١٦م إلى وجود جنود فرنسيين يقومون بعمليات قتالية سرية في ليبيا. انظر: (الحرب الفرنسية السرية في ليبيا)، صحيفة لوموند الفرنسية، ٢٤ فبراير٢٠١٦ م.

والممارسة العسكرية دليل تناقض حاد بين السياسة الخارجية الفرنسية المعلنة، وأعمال المؤسسة العسكرية والاستخباراتية الفرنسية في ليبيا، حيث يلاحظ أن فرنسا تعلن عن عملياتها في سوريا، أو مشاركاتها في عمليات عسكرية ضد (داعش) في العراق، لكنها فيما يتصل بالملف الليبي تتستر على نشاطها القتالي إلى جانب المشير حفتر[٨٠]، وهو أمر يصعب فهمه، ولم يُكشف إلا بسقوط إحدى الطائرات الفرنسية، ثم مقتل بعض جنودها، وقد مثل ذلك استفزازاً للرأي العام الليبي، وترتب عليه ظهور دعوات لمقاطعة الشركات والبضائع الفرنسية، ومثل في الوقت ذاته مادة إضافية لخطاب معاد لفرنسا على نحو خاص وللغرب بصورة عامة، وتمحورت صيغة هذا الخطاب حول وجود «حرب صليبية في ليبيا» ... وهو ما سبب حرجاً لحكومة الوفاق الوطني التي يبدو أنها لم تكن على علم بذلك؛ فنددت بمثل هذه الأعمال، وطلبت توضيحاً رسمياً من السلطات الفرنسية، واعتبرت هذا الوجود تجاوزاً للأعراف الدولية[٨١]، وفي هذا السياق، يمكن القول إن السياسة الفرنسية في ليبيا، كما في المنطقة عموماً، خاضعة لهواجس ومخاوف من انتشار الحركات الإرهابية، وتدفق المهاجرين غير النظاميين عبر ليبيا إلى أوروبا؛ ولذلك تأمل فرنسا في وجود نظام قوي يسيطر على كل الأراضي الليبية. وهنا بالتحديد تلتقي الرؤية الفرنسية مع تطلعات المشير خليفة حفتر، على الرغم مما يبدو من جهود دبلوماسية فرنسية متناغمة مع القرار الأممي لدعم الحكومة المنبثقة عن اتفاقية الصخيرات، ويتسق ذلك مع اجتماع باريس الذي شاركت فيه كل من: تركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر ٢٠١٦م، والذي دعا إلى تشكيل حكومة ليبية تضم المشير حفتر[٨٢].

الموقف الإيطالي بين الهجرة والهاجس الأمني

تبدو إيطاليا أكثر دول الاتحاد الأوروبي انخراطاً في الملف الليبي؛ فبالإضافة إلى أن ليبيا كانت المستعمرة الإيطالية الوحيدة (١٩١١ - ١٩٤٢م) من بين دول المغرب العربي،

---

(٨٠) انظر: (ليبيا: فرنسا تقوم بلعبة مزدوجة خطيرة)، الموقع الإخباري الفرنسي ميديا بارت، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/uC5tAs.

(٨١) (فايز السراج يطالب باريس بتوضيح رسمي حيال التواجد العسكري في ليبيا)، موقع صحيفة الوطن، ٢٦ يوليو ٢٠١٦م. https://goo.gl/Tik4dX.

(٨٢) (ليبيا: اجتماع باريس يدعو إلى إشراك حفتر في الحكومة المقبلة)، موقع روسيا اليوم، ٤ أكتوبر ٢٠١٦م.

تعد إيطاليا أهم شريك تجاري وسياسي أوروبي لليبيا منذ سنة ٢٠٠٨م؛ ولذلك تنظر روما إلى ليبيا كعمق إستراتيجي لعدّة اعتبارات، من بينها البُعدان الاقتصادي والأمني؛ وبالتالي فإن روما معنية أكثر من غيرها باستقرار الأوضاع في ليبيا. وفي هذا السياق يمكن أن تُفهم التصريحات الإيطالية التي تربط بين أمن السواحل الأوروبية الجنوبية وأمن الحدود الليبية الجنوبية.

وكانت إيطاليا قد وقعت اتفاقية في شهر أغسطس ٢٠٠٨م مع ليبيا، تضمنت التزام الحكومة الإيطالية بدفع تعويضات عن المرحلة الاستعمارية لصالح طرابلس تقدر بخمسة مليارات دولار يتم استثمارها في ليبيا. وفي المقابل حصلت إيطاليا على موافقة الحكومة الليبية للتعاون معها في مكافحة الإرهاب والهجرة غير القانونية انطلاقاً من أراضيها في اتجاه أوروبا الجنوبية. وكانت النسخة الأولى لهذه الاتفاقية قد وقعت سنة ٢٠٠٠م، ولكن الاتفاقية التي وُقّعت في ٢٠٠٨م، أدخلت الأولى حيز التنفيذ. وقد أدت هذه الاتفاقية إلى جعل إيطاليا الشريك الاقتصادي الأول لطرابلس الغرب؛ فهي أكبر مستورد في العالم للمحروقات الليبية. وتعتبر أوروبا أول مستورد للنفط والغاز الليبيين قبل سقوط نظام القذافي، ولا سيما إيطاليا وفرنسا؛ إذ تعمل الشركة الإيطالية للنفط (إيني Eni) في ليبيا منذ عام ١٩٥٩م، وقد ظلت - تقريباً - الشركة الوحيدة التي تعمل بعد سقوط النظام، وفي ظل الفوضى التي سادت ليبيا منذ سنة ٢٠١١م. وتعد هذه الشركة الإيطالية أكبر منتج للنفط في ليبيا بالمقارنة مع بقية الشركات الأوروبية والأمريكية العاملة في البلاد[٨٣].

وعلى مستوى التبادلات التجارية تأتي إيطاليا على رأس قائمة الدول المتعاملة مع ليبيا بما قيمته ١٧,٦ مليار دولار أمريكي، بحسب تقديرات سنة ٢٠١٠م؛ وهي بذلك تتجاوز كل الدول الأوروبية بمسافة كبيرة، في حين تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في أسفل قائمة الدول الكبرى المتعاملة مع الدولة الليبية تجارياً بما قيمته ٢,٢٦ مليار دولار أمريكي[٨٤]، وتستثمر إيطاليا في عدد من المجالات الاقتصادية غير النفطية في ليبيا،

---

(٨٣) تنتج شركة إيني الإيطالية يومياً ما قدره ٢٤٤ ألف برميل، وذلك سنة ٢٠٠٩م؛ أي قبل سنتين من اندلاع الثورة سنة ٢٠١١م. بيانات اقتصادية تم تجميعها من مصادر صحفية، ولا سيما الفايننشال تايمز والوول ستريت جورنال. ونشرها الموقع الفرنسي "لو بروليتير"، عدد ٤٩٩/ مارس - إبريل ٢٠١١م. https://goo.gl/Jz1JKk.

(٨٤) المرجع ذاته.

وكانت في المرتبة الثالثة على قائمة المستثمرين الأوروبيين، إلا أنها تصدرت القائمة بعد بداية تنفيذ اتفاقية ٢٠٠٨م[٨٥]، وكانت شركة النفط الإيطالية قد أعلنت سنة ٢٠١٠م استعدادها لاستثمار ٢٥ مليار دولار في ليبيا[٨٦]. يُضاف إلى ذلك أن الكثير من الشركات والبنوك الإيطالية تعمل أيضاً في ليبيا؛ وهو ما يؤكد أن المصالح الإيطالية في ليبيا كبيرة، ولكن الرهانات الأمنية تمثل هي الأخرى أهمية كبيرة، خصوصاً تلك المتعلّقة بالإرهاب والهجرة غير النظامية.

بدأت إيطاليا في معالجة ملف الهجرة غير النظامية مع سلطات طرابلس قبل رفع الحصار الدولي عن ليبيا، ويعلم الأوروبيون عموماً، وإيطاليا على وجه الخصوص، أن ليبيا التي تقع جغرافياً قبالة إيطاليا مباشرة من الجهة المتوسطية الجنوبية، تعد أهم بلد مستقبل للمهاجرين على أراضيه؛ فقد كان العدد الرسمي للعمالة الأجنبية في ليبيا سنة ٢٠٠٦م – ٢٠٠٧م، يقدر بين ٣٠٠ ألف و٧٠٠ ألف، وهو العدد المعترف به من قبل السلطات الليبية للمهاجرين النظاميين. أما تقدير المهاجرين غير النظاميين على الأراضي الليبية في الفترة ذاتها فيقدر بأكثر من مليون مهاجر[٨٧]، ويدرك الأوروبيون أن جزءاً من المهاجرين على الأراضي الليبية يعتبرون وجودهم بهذا البلد مؤقتاً في انتظار أن تتاح لهم الفرصة لاستكمال مسيرتهم في اتجاه أوروبا. وتعتبر ليبيا بالنسبة إليهم مرحلة هجرة مؤقتة وانتقالية؛ لذلك عندما اندلعت الثورة الليبية في ٢٠١١م بادر بعض المسؤولين الإيطاليين بالقول إنهم يتوقعون تدفق ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف مهاجر من ليبيا في اتجاه أوروبا[٨٨].

وبعد أن رُفعت العقوبات الدولية عن ليبيا سنة ١٩٩٩م، كانت إيطاليا من بين الدول الأولى التي سعت إلى تفعيل علاقاتها مع ليبيا، وكان ملف الهجرة حاضراً، وإن كان الاتحاد الأوروبي بدأ منذ ٢٠٠٢م يرى أن ملف الهجرة غير القانونية يتطلب تعاوناً مع ليبيا بصورة مباشرة وأكيدة[٨٩]، ومن المهم هنا الإشارة إلى أن إيطاليا تعاني من

(٨٥) (ازدياد التعاون الاقتصادي بين إيطاليا وليبيا)، صحيفة لوموند الفرنسية، ٣٠ أغسطس ٢٠١٠م. https://goo.gl/dtxijd.

(٨٦) المرجع ذاته.

(٨٧) بخصوص هذه الإحصائيات، يمكن العودة إلى الدراسة التي نشرتها سنة ٢٠١١م دلفين بيرين على موقع: "L'Année du Maghreb"، بعنوان: "نهاية نظام والهجرة إلى ليبيا: الدروس القانونية من بلد يحترق" (Fin de régime et migrations en Libye. Les enseignements juridiques d'un pays en feu). https://goo.gl/Fg5M8a.

(٨٨) المرجع ذاته.

(٨٩) المرجع ذاته.

تدفق المهاجرين إلى أراضيها منذ فترة ما قبل اندلاع الأزمة الليبية، وأن أكثر المهاجرين الموجودين في إيطاليا ليسوا من إفريقيا، بل هم من أوروبا البلقانية، ومن آسيا...، وأن الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء يُعدون آخر الوافدين إلى إيطاليا. ويبدو أن الحكومات الإيطالية المتتالية استطاعت تسوية أوضاع المهاجرين، واستعدت قانونياً ولوجستياً للحد من الهجرات الآتية من أوروبا البلقانية وغيرها، ولكنها فوجئت بتدفق الهجرة الإفريقية من البوابة الليبية[٩٠]؛ ومن هنا جاءت الحاجة إلى التعاون مع النظام الليبي فيما يتعلق بمكافحة الهجرة من جنوب الصحراء. وكانت البداية منذ مطلع سنوات الألفية الثالثة، وخصوصاً بعد توقيع اتفاقية بنغازي سنة ٢٠٠٨م. وكان من بين بنود هذه الاتفاقية ما ينص على مهمة تتعلق بمراقبة الحدود الليبية الجنوبية مع تشاد والسودان والنيجر، وتتولاها - بحسب الاتفاقية - شركات إيطالية، وتقوم الحكومة الإيطالية بتمويل هذه المهمّة بنسبة ٥٠٪ في حين يُطلب من الاتحاد الأوروبي تمويل الـ٥٠٪ المتبقية[٩١]. والملاحظ هنا أن الاتحاد الأوروبي سلّم - تقريباً - ملف العمل على قضية الهجرة غير النظامية من الأراضي الليبية في اتجاه السواحل الجنوبية لأوروبا إلى إيطاليا. كما أن إيطاليا كانت دائماً تتقدّم في التعامل مع ليبيا بخصوص هذه المسألة بصفة خاصة في سياق التعاون مع الاتحاد الأوروبي، والتنسيق مع بقية البلدان الأوروبية المعنية بسياسات الهجرة، وخصوصاً مع فرنسا.

وبما أن تدفق المهاجرين تفاقم بعد سقوط النظام في ليبيا، مصحوباً بتزايد خطورة نشاط المجموعات الإرهابية في ليبيا، وخصوصاً (داعش) وما يمثله ذلك من مخاطر أمنية على إيطاليا؛ اتجهت إيطاليا مدعومة من الاتحاد الأوروبي نحو معالجة تداعيات غياب سلطة مركزية في ليبيا بخصوص الهجرة والإرهاب؛ وفي هذا السياق جاء توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة الإيطالية وحكومة فايز السرّاج في روما مطلع فبراير ٢٠١٧م؛ لوقف الهجرة غير النظامية، وذلك قبل اجتماع قمّة الاتحاد الأوروبي في مالطا. وقد تم توقيع هذه الاتفاقية بعد مشاورات دامت أكثر من ستة أشهر، ووقع عليها أعضاء المجلس الرئاسي الليبي قبل توقيعها من قبل رئيس الحكومة الليبية

(٩٠) هرفي رينيه، (إيطاليا بلدة الهجرة)، موقع CAIRN.Info، ٢٠٠٩م. https://goo.gl/jqe2rU.

(٩١) البند ١٩، الفقرة ١، و٢ و٣. انظر نص الاتفاقية المنشور باللغة الفرنسية في مقالة لسارة بريستياني بعنوان: "اتفاقية إيطالية ليبية حول الهجرة مقابل تعويضات عن الحقبة الاستعمارية الإيطالية" - - - . https://goo.gl/m7UDsb.

ونظيره الإيطالي. ومما تنص عليه هذه المذكرة/الاتفاقية تفعيل العمل على ضبط الحدود الليبية البرية والبحرية للحد من الهجرة غير الشرعية ومكافحة الاتجار بالبشر والتهريب...[٩٢]. ويمكن القول إن السلطات الإيطالية أدركت أن مقاومة الهجرة تبدأ من الحدود الجنوبية الليبية، وليس على سواحل المتوسط أو المياه الإقليمية والدولية؛ ومن هنا لا يُستغرب التعامل الإيطالي - بعد سقوط نظام القذافي - مع أطراف ليبية عدّة سواء أكانت رسمية أم أهلية، وسواء أكانت في العاصمة طرابلس ومصراتة، أم في الشرق، بنغازي وطبرق، والقبائل الساكنة على الحدود الليبية الجنوبية. وفي هذا السياق تعددت التدخلات الإيطالية في الملف الليبي، سواء من خلال دعم حكومة السراج، أو لتقريب وجهات النظر لتحقيق وفاق سياسي بين المجلس الرئاسي في طرابلس وبرلمان طبرق، أو لإبرام اتفاقية الصلح بين قبائل الجنوب الليبي من التبو والعرب والطوارق الموقعة في شهر مارس٢٠١٧م بروما، والتي تتعلق بمراقبة خمسة آلاف كيلومتر من الحدود الليبية الجنوبية. وبهذه المناسبة صرّح وزير الداخلية الإيطالي بأن تأمين حدود ليبيا في الجنوب يعني تأمين حدود أوروبا الجنوبية[٩٣].

ولعل اللجوء إلى مثل هذه الاتفاقية مع القبائل الليبية يعبّر عن إدراك الحكومة الإيطالية، ومن ورائها الاتحاد الأوروبي، أن حكومة طرابلس ليس لديها ما يكفي من الإمكانيات والفاعلية للحد من الهجرة غير النظامية وتأمين حدودها من كل الجهات، وهو أمر تدركه أيضاً حكومة الوفاق الوطني التي ما انفكت تطالب الأوروبيين، وحلف الناتو، وبعض الدول الإقليمية؛ لتمكينها من الحصول على المستلزمات العسكرية والتقنية واللوجستية التي تزيد من نجاعة مؤسسات الدفاع والأمن[٩٤].

واستناداً إلى كل هذه المعطيات، يتضح أن موقف إيطاليا من الملف الليبي يقوم على التواصل المستمر مع كل الأطراف الليبية، وإن كانت تراهن أكثر على حكومة طرابلس، ومن يدعمها في غرب ليبيا، ولكنها أيضاً فتحت خطوط تواصل مع طبرق، ومع الجنوب

(٩٢) انظر نص المذكرة الكامل الذي نشرته صحيفة "بوابة الوسط" بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٧م. https://goo.gl/t4R6iM.

(٩٣) (ليبيا: قبائل الجنوب توقع اتفاقية صلح في روما)، صحيفة الكوريير إنترناشونال الفرنسية، ٢ إبريل ٢٠١٧م. https://goo.gl/WB7FN8.

(٩٤) لعل آخر اتصال للسّراج بهذا الخصوص كان بأمين عام حلف الناتو في ٢٠ إبريل ٢٠١٧م. وكانت له لقاءات واتصالات أخرى بهذا الشأن. كما يبدو أنه تلقى وعوداً لتدريب القوات التابعة للحكومة في طرابلس . انظر: (السراج يجري مكالمة هاتفية مع أمين عام حلف الناتو)، موقع بوابة إفريقيا الإخبارية، ٢٠ إبريل ٢٠١٧م . https://goo.gl/hbMtXs.

الليبي، وتؤكد أنها لا يمكن أن تدعم حلاً سياسياً في ليبيا لا يقوم على التوافق بين كل القوى السياسية الليبية، وهذه إشارة إلى الاتفاق الأخير الموقع في أبو ظبي بين قائد عملية الكرامة المشير خليفة حفتر ورئيس وزراء حكومة طرابلس فايز السرّاج[٩٥].

تفاهم أبو ظبي بين السرّاج وحفتر

أثار تفاهم أبو ظبي الذي تم بين فايز السراج والمشير خليفة حفتر برعاية إماراتية في ٢ مايو ٢٠١٧م، ردود أفعال متباينة، وهو أمر متوقع. وبشكل عام، هناك أطراف مؤيّدة تأمل أن يكون ذلك بدايةً لحلحلة الوضع المتأزم في ليبيا، وهي في عمومها من أتباع الطرفين الموقعين على وثيقة التفاهم، سواء في غرب البلاد أو في شرقها. وهناك أطراف أخرى منخرطة في العملية السياسية في طبرق أو طرابلس، ولكنها فضلت الصمت، أو عبرت باستحياء عن موقف غامض إلى حد ما. أما الطرف الثالث فهو الرافض قطعياً أو أبدى رفضاً مبطناً وغير صريح في انتظار المزيد من اتضاح الرؤية، فهل سيؤثر هذا التباين على تنفيذ بنود هذا التفاهم؟

موقف الشيخ الصلابي

الشيخ علي الصلابي كان من بين الشخصيات الدينية والسياسية التي عبرت عن موقف إيجابي من لقاء أبو ظبي، وقد أوضح ذلك في حوار أجرته معه وكالة (قدس بريس) ونشر يوم ٤ مايو ٢٠١٧ م، حيث اعتبر هذا اللقاء: «خطوة إيجابية من شأنها الإسهام في توفير المناخ الملائم لإنجاز المصالحة الوطنية الشاملة التي لا تستثني أحداً». لكنّه أردف: أن اللقاء يفتح مساراً تصالحياً يجب أن يكون أشمل[٩٦].

إذن؛ يرى الشيخ الصلابي أن اتفاق أبو ظبي ليس سوى البداية لمسار مصالحة وطنية يفترض أن تجمع أطرافاً عدّة غير التي وقعت عليه، وكان سابقاً قد عبّر عن كون المصالحة يجب أن تشمل أطرافاً ليبية أربعة هي: المجموعة التي تلتف حول السرّاج،

---

(٩٥) (عاجل وزير خارجية بريطانيا في ليبيا ...وإيطاليا تحذر من الحل العسكري)، صحيفة الشرق الأوسط، ٦ مايو ٢٠١٧م.

(٩٦) (الصلابي: لقاء السراج حفتر خطوة إيجابية يجب توسيعها)، موقع قدس بريس، ٤ مايو ٢٠١٧م. https://goo.gl/ZQGJUe.

والتيار الذي يمثل السلطة القائمة في طبرق ويمثله رئيس مجلس النواب عقيلة صالح والمشير خليفة حفتر، وتيار المفتي الغرياني، وأتباع نظام القذافي.

موقف التيار الذي يمثله المفتي الغرياني

الموقف الذي عبّر عنه المفتي الغرياني جاء في حوار أجرته معه قناة تلفزيونية قريبة منه، ويبدو حتى الآن الأكثر حدةً ورفضاً لاتفاق أبو ظبي؛ إذ وصف الاتفاق بأنه «مجرّد زعم»، على اعتبار أنهما (أي السراج وحفتر) يعلنان الاتفاق بينما تواصل قواتهما الاقتتال في الجنوب، وتتواصل الحرب في بنغازي، مشيراً إلى استمرار المعارك التي تشنها القوات التي يتزعمها المشير خليفة حفتر في شرق البلاد وفي إقليم فزان الجنوبي.

واعتبر المفتي الغرياني أن الاتفاق يأتي ضمن «مؤامرات ومكائد المجتمع الدولي»، ومن تعاون معهم من الليبيين، ودعا إلى التظاهر ضد هذا الاتفاق[٩٧].

موقف خليفة الغويل

يراهن خليفة الغويل رئيس وزراء حكومة الإنقاذ الوطني التابعة للمؤتمر الوطني على دور فعّال للجامعة العربية والاتحاد الإفريقي أكثر من دول أو كيانات أخرى، سواء كانت أوروبية أم عربية؛ لذلك، وفي حين كان السراج وخليفة حفتر يلتقيان في أبو ظبي، كان خليفة الغويل ونوري أبو سهمين في جولة إفريقية للترويج لتصور حكومة الإنقاذ الوطني والمؤتمر الوطني العام لحلحلة الأزمة الليبية، وقد استقبلهما رسمياً الرئيس عمر ألفا كوندي في العاصمة الكينية كوناكري بصفته رئيساً لمنظمة الاتحاد الإفريقي في دورتها الحالية[٩٨]. وعلى العموم لا يبدو أن لقاء السراج وحفتر في أبو ظبي قد أثار اهتمام الغويل وأبو سهمين، على الرغم من أن خليفة الغويل دخل أكثر من مرة في حوارات تصالحية مع حكومة طبرق التي يترأسها عبد الله الثني، ومع رئيس

(٩٧) (واصفاً إياه بالمؤامرة.. الغرياني يعلق على اجتماع السراج وحفتر في أبوظبي)، موقع المرصد،٣ مايو ٢٠١٧م. https://goo.gl/DSlHGA.

(٩٨) (استقبال إفريقي لافت لمناهضي السراج وحفتر)، صحيفة الحياة اللندنية، ٥ مايو٢٠١٧ م. https://goo.gl/q89v0j.

البرلمان عقيلة صالح الذي بدوره كان قد تقابل مع نوري أبو سهمين أيضاً في نهاية سنة ٢٠١٥م[٩٩].

وذلك يعود إلى أن الطرف المقابل والمعترف به من قبل حكومة الإنقاذ والمؤتمر الوطني العام هو فقط برلمان طبرق. أما حكومة الوفاق الوطني التي يترأسها السرّاج، وقائد الجيش الوطني الليبي فهما غير معترف بهما؛ فالأول يُنظر إليه كنتاج تدخل خارجي، والآخر كعسكري يطمح إلى تولي السلطة؛ لذلك يبدو موقف الغويل وأبو سهمين – من حيث المبدأ – رافضاً للتقارب بين خصميهما، ولا ثقة لهما في مثل هذه المسارات.

هذا على الأقل ما عبّر عنه الغويل مباشرة في بعض وسائل الإعلام العربية، ولكنه ترك الباب موارباً بتأكيده ضرورة تحقيق مصالحة شاملة، وتقديم تنازلات، والدخول في حوار تصالحي دون شروط[١٠٠].

موقف الجماعات المسلّحة

يجب التمييز هنا بين الجماعات المسلحة التي قبلت العمل مع حكومة السراج، وغيرها التي أبقت على ولائها لحكومة الإنقاذ الوطني والمؤتمر الوطني العام سياسياً. ويفترض أن الجماعات المسلحة التي انضوت مباشرة أو بصورة غير مباشرة تحت مظلة حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي بقيادة السراج، وقبلت العمل معها في طرابلس أو في بقية مدن ومناطق الغرب والجنوب الليبي، يفترض أنها تقبل باتفاقية أبو ظبي، على اعتبار أن السراج يمثلها، وأن المجموعات المسلحة التي لم تقبل بالحكومة المنبثقة عن مسار اتفاقية الصخيرات سوف ترفض الاتفاق، ولكن ثمة مؤشرات على حدوث تداخل بهذا الشأن؛ فالمجموعات المسلحة في طرابلس ومصراتة وفزان ترفض مبدئياً أي دور سياسي أو عسكري للمشير خليفة حفتر، في حين أن أمر إسناد دور عسكري

---

(٩٩) كان هذا اللقاء في مالطة، لكنه مسار لم يضف إلى حلحلة الوضع. مع الملاحظة أن كليهما وضع على قائمة العقوبات الدولية؛ باعتبارهما يعرقلان تطبيق المبادرة الأممية لاتفاقية الصخيرات. انظر: (عقيلة يلتقي أبو سهمين بمقر الحكومة المالطية)، صحيفة بوابة الوسط، ١٥ ديسمبر ٢٠١٧م. https://goo.gl/Jz1JKk.

(١٠٠) (الغويل: مصلحة ليبيا تتطلب تنازلات من الجميع)، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٧ مايو ٢٠١٧م. https://goo.gl/snKcQ2.

إلى المشير خليفة حفتر أضحى مقبولاً لدى السرّاج، وإن اشترط أن يكون ذلك تحت إشراف سلطة مدنية. وكانت هذه المسألة بشكل خاص محل خلاف بين طرفي وفاق أبو ظبي، إلا أن استمرار القتال في إقليم فزان خاصةً، وبعض أحياء بنغازي، يوحي بأن الاتفاق لا يسير ميدانياً في الاتجاه المأمول، وأنه ستتم عرقلته بإشعال الجبهات التي يُفترض أن يتم تهدئتها على اعتبار أن اتفاق أبو ظبي يشير إلى ضرورة إيقاف الاقتتال، لكن ذلك سيخضع لتأويلات متباينة من قبل الأطراف جميعها. هذا إلى جانب توجه مجموعات مسلحة، خصوصاً في الغرب والجنوب، وكذلك في بنغازي نحو عدم الاعتراف بالاتفاق أصلاً.

وهنا لا بد من الإشارة إلى المجزرة التي حدثت بقاعدة براك الشاطئ يوم الخميس ١٧ مايو ٢٠١٧م، والتي راح ضحيتها ٧٤ جندياً من اللواء ١٢ المجحفل التابع لقوات عملية الكرامة وجرح ١٨ آخرين[١٠١]. وقد تبنت هذا الهجوم ما تُسمى بالقوة الثالثة التي تعمل تحت إشراف وزارة الدفاع في حكومة الوفاق.

أما ما يُسمى بالمجلس العسكري واتحاد ثوار وأهالي مصراتة، فقد نشر بياناً بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧م، يبارك فيه عملية براك الشاطئ، وينعى اتفاق أبو ظبي، ويعلن من جديد ولاءه للمؤتمر الوطني العام[١٠٢].

وعلى العموم يبدو أن اتفاق أبو ظبي سيؤدي إلى عملية فرز سياسي وعسكري جديدة، قد يتضرر منها المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج، وقد يؤدي هذا إلى إعطاء زخم جديد للأطراف السياسية في غرب البلاد، بعدما رفضت مخرجات اتفاقية الصخيرات سنة ٢٠١٥م[١٠٣]. وكانت بعض الميليشيات المسلحة قد ردت بقوة على تصريح وزير خارجية حكومة الوفاق حول اعتبار المشير حفتر قائداً عاماً للجيش الوطني، رافضةً ذلك ومتمردةً على وزارة الدفاع بتحركها نحو إغلاق ومحاصرة مقارّ

---

(١٠١) (الرئاسي يدين أحداث براك الشاطئ: أمر مؤسف)، موقع بوابة الوسط، ١٩ مايو ٢٠١٧م. https://goo.gl/mjMNLz.

(١٠٢) (عسكري مصراتة ينشق عن حكومة الوفاق)، موقع ليبيا ٢٤، ٢١ مايو ٢٠١٧م. https://goo.gl/EYOJxP.

(١٠٣) انظر: (الناطق باسم القوة الثالثة: الهجوم على براك جاء رداً على قصف المطار واتفاق أبو ظبي لا يمثلنا)، موقع أخبار ليبيا، ٢٠ مايو ٢٠١٧م، نقلاً عن قناة ليبيا.

وزارة الخارجية والمطالبة باستقالة الوزير سيالة[١٠٤]، ومعلنةً عدم اعترافها بالمشير خليفة حفتر. وكان أيضاً مجلس شورى ثوار بنغازي قد أصدر بياناً يوم ٢ مايو ٢٠١٧م يؤكد ثباته على خط المواجهة مع ما أطلق عليه (الثورة المضادة)، في إشارة إلى المشير خليفة حفتر قائد عملية الكرامة. وأكد البيان أن مرجعية مجلس ثوار بنغازي تتمثل في المفتي الصادق الغرياني، ويُعد البيان رداً على اتفاقية أبو ظبي، وإشارة ضمنية إلى رفض الاتفاق والاستنفار للتصدي لتداعياته الميدانية.

الخاتمة

زادت كثرة الوساطات والتدخلات في الملف الليبي من تعقيداته، وجعلت الحل الذي تتطلع إليه الأطراف المحلية والإقليمية والدولية صعب المنال؛ لأن الأزمة الليبية النابعة أساساً من انعدام مؤسسات الدولة الحديثة، وعدم اكتمال الرابطة الوطنية، والانقسام المناطقي، والفئوي، والقبلي، والحزبي، تعمقت بفعل تعدد الأطراف الداعمة لهذه الجهة أو تلك من بين المتنازعين. هذا إلى جانب تعارض الأطماع والطموحات، والنزعات السلطوية المتمثلة في بعض المشروعات المحلية المدعومة إقليمياً؛ لذلك لم تنجح حتى الآن كل الوساطات، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة التي يُفترض أنها أكثر التدخلات موضوعية وحيادية.

ويمكن القول: إنه كلما اقترب الليبيون من نهاية النفق المظلم الذي انزلقت إليه الأوضاع في البلاد جاءت بعض التدخلات لتعرقل المسار التصالحي من جديد؛ فاتفاقية الصخيرات التي تمت بإشراف أممي كان يمكنها أن تؤدي إلى حلحلة ما للوضع لو أنها استوعبت بقية القوى الفاعلة، لكن الملاحظ أنها زادت من انقسام بعض الأطراف التي كانت مهيمنة في طرابلس مثلاً. كما أنها لم تستطع أن تحتوي قوى طبرق بصورة مبكرة؛ مما أدى إلى تواصل القتال في بنغازي والجنوب وطرابلس، وكانت النتيجة إضعاف بعض القوى السياسية من الثوار في المنطقة الشرقية.

---

(١٠٤) (ليبيا: ميليشيات تحاصر مقار الحكومة في طرابلس)، صحيفة الشرق الأوسط، ١١ مايو ٢٠١٧م. https://goo.gl/0LYWZy.

أما التدخل الأوروبي، خصوصاً الإيطالي، في الجنوب وبعض مناطق الغرب فزاد من إضعاف سلطة حكومة السراج، وأظهرها في صورة الحكومة التابعة للخارج من دون أن تكون لها القابلية المحلية الكافية. لكن ذلك لا يمنع أن التدخل الإيطالي لدى قبائل الجنوب الليبي منح حكومة الوفاق الوطني نفوذاً نسبياً على قبائل الجنوب، وقد يشكل هذا حاجزاً أمام تمدد نفوذ المشير حفتر في هذه المنطقة.

هذا إلى جانب استمرار دول إقليمية مهمة، مثل: مصر والإمارات والسودان وتركيا وتشاد في تقديم الدعم العسكري لبعض الأطراف المتنازعة في الشرق أو الغرب متجاهلةً الحظر الدولي على إدخال السلاح إلى ليبيا، ومعطلةً بذلك تطبيق اتفاقية الصخيرات؛ حيث اصطدمت الجهود الأممية بإرادات إقليمية تنتصر لطرف على آخر في النزاع.

وهكذا، يبدو المشهد الليبي على درجة كبيرة من التعقيد، وحتى الآن لا توجد خطط أو مشروعات محلية أو إقليمية أو دولية تستوعب كل مكونات الطيف الليبي السياسي والعسكري؛ فالأجندات لا تزال متعارضة، والمصالح لا تزال متباينة، واستمرار انعدام الثقة بين الأطراف الليبية أحد العوامل غير المساعدة على الإطلاق؛ فهو لم يتجاوز بعد الأحقاد والعداءات المتوارثة عن عهد القذافي، وانعدم المشروع الوطني الجامع لدى كل الأطراف التي ظهرت بعد سقوط النظام سنة ٢٠١١م. وفي ظل هذا المناخ العام جاء تفاهم أبو ظبي ليزيد من تعقيدات الوضع في ليبيا، ويُدخل المنطقة الغربية في تجاذبات واحتدام جديد للصراعات قد يربك المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، ويكشف مدى قدرتها على التحكم في الوضع بالعاصمة طرابلس؛ لذلك ستعمل حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة خليفة الغويل، والمجموعات العسكرية الموالية لها، على البروز من جديد كطرف لا يمكن تجاهله في مفاوضات مقبلة لإعادة ترتيب المشهد الليبي سياسياً.

الكاتب في سطور

محمد السبيطلي: باحث في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، حاصل على الدكتوراه في التاريخ المعاصر من جامعة باريس السابعة. عمل باحثاً في المركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية في صنعاء باليمن، كما عمل في مجال التدريس بجامعة صنعاء، وشغل منصب رئيس قسم الدراسات الاجتماعية في كلية التربية بالجامعة. نشر دراساتٍ وأبحاثاً باللغتين العربية والفرنسية حول الأوضاع في دول المغرب العربي واليمن، وله مؤلفات في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، كما ترجم عدة كتب من الفرنسية إلى العربية.

يعمل حالياً مدير وحدة دراسات المغرب العربي في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ونائب رئيس تحرير مجلة (الإسلام والعالم المعاصر) الصادرة عن المركز نفسه. تنصب اهتماماته البحثية حالياً على المسائل الاستراتيجية والسياسية والثقافية الخاصة بالمغرب العربي.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الإيرانية والآسيوية، ودراسات الطاقة، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

P.O.Box 51049 Riyadh 11543 **Kingdom of Saudi Arabia**
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 8692 Fax: (+966 11) 4577611
E-mail: research@kfcris.com